

(الفصل الاول)

(الاطار العملي)

## مقدمة

ان المراجعة الداخلية مجموعة من المقومات المحاسبية والادارية والتي تختلف بدورها من وحدة اقتصادية لأخرى، وخاصة اذا تعلق الامر بالمؤسسات المصرفية والمالية والتي تعتبر شريان النشاط الاقتصادي لما تقوم به من دور هام في تعبئة المدخرات وتقديم الدعم اللازم للمشاريع الاستثمارية، وهو ما يستوجب نظام مراجعة داخلية فعال وسليم يحيط بمختلف الجوانب الادارية والمحاسبية والمالية لضمان استقرار النظام المصرفي بصفة خاصة والنظام الاقتصادي بصفة عامة.

لقد كان لظهور الثورة الصناعية أثر كبير على الانشطة الاقتصادية من حيث تنظيمها وعملها بحيث يظهر هذا جلياً من خلال انفصال الملكية، على خلاف ما كان سابقاً. وبالتالي لم يعد للمالك أي دخل في المؤسسة من ناحية تسييرها ومراقبتها. بحيث جعله لا يتطلع بشكل مباشر وكافي على واقع المؤسسة الحقيقي، ومنه اصبح من الضروري وجود طرف ثالث آخر محايد كواسطة بينة وبين المؤسسة يطلع من خلالها المتعاملين على حالة المؤسسة وفي نفس الوقت يقدم النصح للإدارة من أجل تصحيح الاخطاء والتلاعبات التي قد تحدث وهذا عن طريق المراجعة.

اتت لهذه التحولات أثراً مباشراً على المحيط الاقتصادي حيث انها مست المؤسسات التي أصبحت تتميز بكبر حجمها وتعقد وظائفها وتشابكها، وهذا مما أدى الى الاهتمام بنظام المراجعة الداخلية وذلك نظراً لدورها الهام في المحافظة على اصول البنوك وتحسين اداءها.

كانت اليمن من الدول النامية التي تعاني في جهازها المصرفي نفس التناقص والعوائق والمشاكل وبحكم أهمية إصلاح النظام المصرفي والدور الذي يمكن ان يلعبه في مرحلة الانتقال من اقتصاد مركزي موجه الى اقتصاد السوق، وفي ظل انفتاح أكثر واستقلالية اعلى، ايضا صدر قرار رقم(5) لسنة2010 بإعادة إنشاء وتفعيل المراجعة الداخلية في اليمن، وقد قرر مجلس الوزراء قرار رقم(119) لسنة 2012 بديل لإجراءات المراجعة الداخلية في اليمن.

## **Abstract**

**Internal audit is a set of accounting and administrative elements, which in turn differ from one economic unit to another, especially if it concerns banking and financial institutions, which are considered the artery of economic activity because they play an important role in mobilizing savings and providing the necessary support for investment projects, which requires an effective internal review system. And Salem covers various administrative, accounting and financial aspects to ensure the stability of the banking system in particular and the economic system in general.**

**The emergence of the Industrial Revolution had a great impact on economic activities in terms of their organization and functioning, so that this is evident through the separation of ownership, unlike what was previously the case. Consequently, the owner no longer has any income in the institution in terms of its management and control. So as to make him not look directly and adequately on the real reality of the institution, and from it it became necessary to have another neutral third party as an evident medium and between the institution through which the dealers are informed of the status of the institution and at the same time provide advice to management in order to correct**

**errors and manipulations that may occur and this is through review .**

**These transformations had direct impacts on the economic environment, as they touched institutions that became distinguished by their large size, complexity of functions and intertwining, and this led to interest in the internal audit system due to its important role in preserving the assets of banks and improving their performance.**

**Yemen was one of the developing countries that suffer in its banking system the same decreases, obstacles and problems, and by virtue of the importance of reforming the banking system and the role that it can play in the transition from a centralized economy to a market economy, and in light of more openness and higher independence, Resolution No. (5) of 2010 To re-establish and activate the internal audit in Yemen, and the Council of Ministers decided Resolution No. 119 of 2012 as an alternative to the internal audit procedures in Yemen.**

## • مشكلة البحث:-

ان عمل المراجع الداخلي في دائرة المراجعة الداخلية يؤدي الى تحسين أداء البنوك التجارية وتحقيق أهدافها، والكشف عن الاخطاء الجوهرية والغير جوهرية، وبالتالي يتم التأكد من صحة القوائم المالية، ومن هنا يتكون الاسئلة التالية لمشكلة البحث :-

- 1-ماهي العلاقة بين المراجعة الداخلية وتحسين جودة الاداء في البنوك؟
- 2-ماهي العلاقة التي تساعد في رسم الخطط واتخاذ القرارات في البنوك التجارية؟
- 3-ماهي العلاقة بين التأكد من صحة الأمور المحاسبية والمالية في البنوك التجارية؟

## • الفرضيات

- 1-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية تساعد المراجعة الداخلية في تحسين جودة الاداء في البنوك.
- 2-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية تساعد في رسم خطط واتخاذ القرارات وتنفيذها في البنوك التجارية.
- 3-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في التأكد في صحة المعلومات المحاسبية والمالية في البنوك التجارية.

## • أهداف الفرضيات

- 1- التعرف على العلاقة بين المراجعة الداخلية وتحسين جودة الأداء في البنوك التجارية
- 2- التعرف على الية رسم الخطط واتخاذ القرارات وتنفيذها في البنوك التجارية
- 3- التعرف على الاحصائيات التي تقوم على التأكد في صحة الأمور المحاسبية والمالية في البنوك التجارية.

## • أهمية البحث

- علمية:- يندرج موضوع البحث ضمن مجال التخصص ويعتبر دور المراجعة الداخلية من أهم المواضيع التي يجب دراستها وأيضاً يندرج الموضوع ضمن ميولاتنا الشخصية و قناعتنا بضرورة طرحه لان الموضوع في مجال تخصصنا العلمي.
- عملية:- لأهمية البالغة في البنوك التجارية وبسبب انتشار المراجعة بشكل كبير في الآونة الاخيرة.
- وايضاً تزداد أهمية الموضوع في ان للمراجعة الداخلية في البنوك أهمية بالغة من خلال الدور الهام الذي تلعبه لتحقيق الامن والسلامة المصرفية ومصداقية المعلومات المالية الى جانب احترام التشريعات والإجراءات

## • منهجية البحث

- المنهج الوصفي التحليلي احد ابرز المناهج المهمة المستخدمة في الدراسات العلمية بوجه عام تساهم في التعرف على ظاهرة الدراسة ووضعها في اطارها الصحيح وتتميز بطريقتها الواقعية في التعامل مع مشكلة البحث نظراً لوجود الباحث في قلب الميدان او المكان المتعلق بالدراسة ولذلك اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتبر ضروري في البحوث العلمية وذلك لوصف المفاهيم العامة خاصة تلك المتعلقة بالمراجعة الداخلية، وتحليلها من خلال المعطيات والأرقام والتعديلات، وذلك لمعرفة دورة المراجعة الداخلية في بنك اليمن الدولي وما مدى تحسين الاداء في البنك.

• حدود البحث:-

ان لحدود البحث أهمية كبيره فهي تتيح للباحث امكانية التجريد والعزل الفكري في موضوع البحث المحدد بهذه الحدود بحيث يحصر فيها التفكير ويبني عليها الفرضيات والافتراضات فهي بالتالي تسهل البحث على الباحث وتتيح له إمكانية انجاز البحث بوقت اقصر فحدود البحث تعد عاملاً مهماً من عوامل نجاح البحث فلا بعد لكل باحث من تعيين ورسم حدود البحث الذي يريد القيام به.

تقسم حدود البحث الى أربعة اقسام هي:-

زمانية:- 2020-2019

مكانية:- بنك اليمن الدولي

موضوعية:- دور المراجعة الداخلية، في تحسين اداء البنوك التجارية.

بشرية:- موظفين ومدراء بنك اليمن الدولي

## المفاهيم و المصطلحات

### 1- تعريف المراجعة :

تعريف المراجعة بأنها فحص انظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمسندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت المراجعة فحصاً انتقادياً منظماً بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة ومدى تصورها لتنتائج اعماله من ربح او خسارة عن تلك الفترة) خالد أمين عبدالله، 2004: ص13)

### 2- تعريف المراجعة الداخلية:

أن المراجعة الداخلية مفهوم ليس بالجديد فقد عرف منذ فترة زمنية طويلة ومر بمراحل تطوير عديدة، فبعد أن كان رقابة مالية مستمرة هدفها اكتشاف الاخطاء والغش، أصبح يقوم على شمولية التدقيق النوعي والاستشاري لتحسين الاداء.

### 3- تعريف البنوك

تعريف البنك هو مؤسسة لها تصريح من الجهات الحكومية في الدولة لقبول الودائع ومنح القروض للشركات او الأفراد ودفع قيمة الشيكات و تقديم خدمات تحويل العملة وإدارة الثروات و تلعب البنوك دوراً أساسياً في الاقتصاديات الحديثة، حيث كلما زاد حجم التعامل مع البنوك كنسبة من الاقتصاد كلما دل ذلك علي تقدم الأسواق المالية في هذه الدولة. وتتعدد أشكال البنوك من بنوك تجارية، البنوك المتخصصة، بنوك الاستثمار، بنوك الظل و البنوك الإسلامية. وسوف يتم شرح كل نوع من أنواع هذه البنوك في السطور القادمة.

#### 4- تعريف البنوك التجارية : -

هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تطلع أساساً بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى والطلب أو بعد أجل قصير ، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل .

ويتضح من أركان هذا التعريف ما يلي : -

- أن البنوك التجاري هي عبارة عن مؤسسات ، حيث أنها عادة ما تأخذ شكل شركات مساهمة كبيرة وتعمل بأسلوب المؤسسات التجارية الخاصة سعياً وراء الربح .
- أن البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمانية حيث إنها تتعامل مع الائتمان أساساً ، أي أن وظيفتها الرئيسية هي الاضطلاع بعملية الاقتراض والإقراض .
- أن البنوك التجارية مؤسسات غير متخصصة ، بمعنى إن نشاطها لا يقتصر على فرع معين من فروع النشاط الاقتصادي ، كما هو الحال بالنسبة للبنوك الزراعية والصناعية والعقارية والتي تعرف بالبنوك المتخصصة .

## الدراسات السابقة

دراسة صالح مرصاد ومحمد الامين طفيش (2013)

للإلمام بجميع جوانب هذا الموضوع وإبراز أهميته وأهدافه يكون محور اشكاليتنا على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار المراجعة الداخلية وسيلة فعالة لإعطاء الصورة الحقيقية للنشاط المالي للبنك؟

هذه الاشكالية تدفعنا الى طرح التساؤلات التالية:

1 ماذا يقصد بالمراجعة الداخلية، وما هي أهدافها ومعاييرها ؟

2 ماهي دواعي استعمال المراجعة الداخلية؟

3 ما تطبق المراجعة الداخلية فعلاً على مستوى البنوك .....

وقد قامت الدراسة باختبار الفرضيات التالية

1 للمراجعة الداخلية دور فعال في إعطاء معلومات ذات مصداقية يمكن الاعتماد عليها من طرف جهات داخلية وخارجية،

2 تعتبر البنوك من أهم المؤسسات المالية الحيوية التي تعتمد عليه الدول في تنميتها الاقتصادية،

3 تحتاج البنوك في أداء عملها إلى عملية المراجعة الداخلية التي تضمن السير الحسن.

وقد تم التوصل الى النتائج التالية

لقد وجدنا نظام المراجعة لا زال بعيداً كل البعد رغم التطورات والتغيرات التي طرأت على الاقتصاد، وهذا راجع إلى بعض الصعوبات والمتمثلة في تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية لا تتم بصورة جيدة وفعالة.

\*موظفي مديرية المراجعة يتميزون بالنقص في الكمية والنوعية (الكفاءة) إذ نجد في معظمهم غياب التكوين

عدم وجود نظام جيد لتسيير المعلومات بالمؤسسة.

عدم التحكم في المخاطر البنكية، وخاصة في مجال القروض وهذا راجع لانعدام رقابة صارمة للقروض الممنوحة ، وغياب الموظفين المتخصصين في دراسة المخاطر.

المراجعة لا تتم إلا في وكالات المدن الوسطى مع العلم أنه يجب أن يتحقق في كل وكالات الوطن

وقد لخصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها:-

1 استغلال الطاقات المادية والبشرية بكيفية رشيدة وعقلانية .

2 إعداد سياسة واضحة ومفهومة لمنح القرض، والتوفير في نفس الوقت الوسائل اللازمة لهذه السياسات.

3 إعداد رقابة داخلية حسب مقاييس يجب أن تحترم وهذا من أجل تغطية المخاطر وخاصة مخاطر القروض

4 توظيف الحاصلين على شهادات عليا من أجل تفادي النقص في الكمية والنوعية رغم دراستنا لجانب من جوانب بحثنا هذا، إلا أن هناك بعض الجوانب التي يجب التطرق إليها مستقبلاً.

وقد استنتجنا من دراسة صالح مرصاد ومحمد الامين طفيش (2013) من الدراسات التي قامت بالإلمام بجميع جوانب المراجعة الداخلية مثل تعريف المراجعة، أهدافها، معاييرها و دواعي استعمال المراجعة الداخلية وقد تنطرت الدراسة في فرضياتها الى التالي:

للمراجعة الداخلية دور فعال في إعطاء معلومات ذات مصداقية يمكن الاعتماد عليها من طرف جهات داخلية وأيضاً تنطرت الى البنوك حيث تعتبر البنوك من اهم المؤسسات المالية الحيوية التي تعتمد عليها الدولة في تنميتها الاقتصادية.

دراسة (عبدالغني، 2009) بعنوان "تطوير دور المراجع الداخلي في تقييم الاداء لتحقيق متطلبات الجودة" هدفت هذه الدراسة إلى تطوير دور المراجع الداخلي في تقييم الاداء

لتحقيق متطلبات الجودة وتضمنت الدراسة استقراء الدراسات السابقة لتحديد مقومات تحسين فعالية المراجعة الداخلية وتطوير العلاقة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.

وقد استنتجنا من دراسة (عبدالغني، 2009) بعنوان "تطوير دور المراجع الداخلي في تقييم الاداء لتحقيق متطلبات الجودة" انها من الدراسات التي تنطقت الى تطوير دور المراجع الداخلي في تقسيم الأداء في مجال عمله وكيفية تطوير العلاقة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي وتعمل هذه الدراسة على تعزيز مهام المراجع الداخلي لتحقيق متطلبات الجودة.

دراسة (لطفی، 1996)، بعنوان " التطور الحديث في المراجعة " هدفت هذه الدراسة إلى فحص ثلاثة عوامل وردت في معيار المراجعة الأمريكي SAS no.65 عند تحديد وتقويم الاستعانة بنطاق عمل المراجع الداخلي وهي : المخاطر الحتمية ، الأهمية النسبية ، وذاتية دليل إثبات مراجعة تأكيد معين بالقوائم المالية. وذلك بإجراء تجربة عملية تتضمن احكام مديري المراجعة المرتبطة بمدى الاعتماد على عمل المراجعين الداخليين ، في ظل معلومات عن المراجعين الداخليين بانهم ذوي كفاءة وموضوعية وفاعلية في اداء العمل ، ومستويات المخاطر الحتمية والأهمية النسبية ، وذلك لأعداد بيان عن التخصيص الزمني لعملية المراجعة لكل من المراجعين الداخليين والخارجيين لتوفير ادلة الاثبات اللازمة وقد توصلت الدراسة إلى:

وقد استنتجنا من دراسة (لطفی، 1996)، بعنوان " التطور الحديث في المراجعة " بانها تتميز باستخدام معيار المراجعة الأمريكي Sano.65 في فحص ثلاثة عوامل لتحديد تقويم الاستعانة بنطاق عمل المراجع الداخلي والتي هي كالتالي:

المخاطر المحتملة ، الأهمية النسبية ، وذاتية دليل اثبات مراجعه تأكيد معين في القوائم المالية

دراسة (Al-Twaijiry,et.a1,2004). بعنوان " دراسة العلاقة بين المراجعة الداخلية والخارجية في قطاع الشركات في المملكة العربية السعودية " حيث هدفت إلى اختبار مستوى التعاون والتنسيق بين مديري إدارات المراجعة الداخلية ، وبين الشركاء والمديرين من شركات المراجعة الخارجية من المملكة العربية السعودية لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانتين وزعت الاولى على عينة من اقسام المراجعة الداخلية بلغت "135" ، اختبرت من اكبر الف شركة في السعودية ووزعت الاستبانة الثانية على عينة

من مدراء وشركاء المراجعة الخارجية في السعودية لتعزيز الاستبانة تم اجراء "15" مقابلة لمدراء اقسام المراجعة الداخلية و "13" مقابلة مع المراجعين الخارجيين وقد خلصت... الدراسة إلى أن المراجعين الخارجيين قلقون ازاء استقلال ونطاق عمل العديد من إدارات المراجعة الداخلية وان المراجعين الداخليين يعتبرون التعاون بين المراجع الداخلي والخارجي محدود على الرغم من أن المراجعين كانوا أكثر إيجابية ازاء مدى هذا التعاون ، عندما يكون عمل المراجعة الداخلية ذات جودة عالية وان مدى اعتماد المراجع الخارجي عن اعمال قسم المراجعة الداخلية تتفاوت بحسب جودة هذه الاعمال وقد رأى المراجعين الخارجيين أن الموضوعية والكفاءة والخبرة في مجال العمل له تأثير في مجال أعمال المراجعة.

وقد استنتجنا من دراسة (Al-Twaijiry,et.a1,2004). بعنوان " دراسة العلاقة بين المراجعة الداخلية والخارجية في قطاع الشركات في المملكة العربية السعودية " تتميز هذه الدراسة باختبار مستوى التعاون والتنسيق بين مديري إدارة المراجعة وبين الشركات والمديرين من شركات المراجعة الخارجية.

دراسة (العيساني، 2012) بعنوان (أثر التطورات التقنية على مهنة المراجعة والمحاسبة وأساليب التغلب عليها) هدفت الدراسة إلى بيان أثر متابعة التطورات التقنية في مهنة المراجعة ، ودراسة المشكلات القائمة في هذه البيئة والتي تواجه المراجع الخارجي وهو بصدد عملية المراجعة ،

واستخدمت استمارة استبيان قسمة إلى خمسة أقسام ،وتكون مجتمع البحث من مجموعتين تمثلت الأولى في المحاسبين القانونيين الممارسين لمهنة المراجعة العاملين بمكاتب المراجعة الخاصة في الجمهورية اليمنية وتم توزيع (62) استبانة وتم استعادة (43) استبياناً ، أما المجموعة العاملين بمكاتب المراجعة الخاصة في المملكة العربية السعودية حيث تم توزيع (110) استبانة وتم استعادة (94) استبياناً.

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج كانت أهمها:

اتفق مفردات العينة على أنه توجد مشكلات للمراجعة نتيجة استخدام تكنولوجيا المعلومات.

إن تعديل أساليب المراجعة يساعد في التغلب على المشكلات الناجمة من تكنولوجيا المعلومات المتسارعة.

وقد استنتجنا من دراسة (العيساني، 2012) بعنوان (أثر التطورات التقنية على مهنة المراجعة والمحاسبة وأساليب التغلب عليها) تتميز هذه الدراسة بأنها هدفت الى بيان اثر متابعة التطورات التقنية في مهنة المراجعة والمشكلات القائمة على التطور التقني .

## خلاصة الفصل الأول

يتضمن الفصل الأول عدة مواضيع منها خطة الدراسة، المقدمة، الاشكالية، الفرضيات، الأهداف، الأهمية، منهجية البحث وأيضاً حدود البحث وأهم المفاهيم والمصطلحات والدراسات السابقة وبناءً على الأهداف والفرضيات الموضوعية سابقاً في حدود الإشكالية المطروحة كان اختيار تقسيم البحث الى أربعة فصول

الفصل الثاني:- يتمحور هذا الفصل حول مفاهيم المراجعة الداخلية بشكل عام

الفصل الثالث:- وخصصنا هذا الفصل لمعرفة لمحة ونشأة عن البنوك التجارية بشكل عام.

الفصل الرابع:- اما في الفصل الرابع تم تخصيصه للدراسة الميدانية في بنك اليمن الدولي.

## (الفصل الثاني)

### الاطار النظري

المراجعة الداخلية: النشأة والتعريف

## الفصل الثاني - الإطار النظري

### 1/1-المبحث الأول

#### المراجعة الداخلية - المنشأة والتعريف

##### • نشأة المراجعة الداخلية

إن اصطلاح الرقابة الداخلية كان يستخدم لوقت قريب كمرادف لاصطلاح الضبط الداخلي ويقصد بالضبط الداخلي أو الرقابة الداخلية، الإجراءات والطرق المستخدمة في المنشأة للمحافظة على دقة السجلات، وعرف الضبط الداخلي بأنه، المراجعة الداخلية المستمرة بواسطة أشخاص من داخل المنشأة. إذ أن عمل كل موظف يراجع بواسطة عدد آخر من الموظفين، وإن المراجعة الداخلية أو الضبط الداخلي هي نظام خاص بتوزيع العمل والاختصاصات والمسئوليات بين موظفي المنشأة في الأقسام المختلفة. وتعتبر المراجعة الداخلية جزء من مجموعة إجراءات الرقابة الداخلية وأداة مهمة من أدواتها لدعم الوظيفة الإدارية والتي تمثل بؤرة النظام الرقابي للمنشأة، فبعد وضع أنظمة الرقابة الداخلية والإجراءات الواجب إتباعها لابد من أداة فعالة لتقييم هذه الأنظمة ومدى فاعليتها في تحقيق أهدافها عن طريق التأكد من أن التنفيذ يتم وفقاً لما هو وارد باللوائح والتعليمات. نشأت المراجعة الداخلية بناءً على احتياجات الإدارة لإحكام عملية الرقابة على المستويات التنفيذية فهي أداة مستقلة تعمل من داخل المنشأة للحكم والتقويم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة عن طريق مراجعة العمليات المحاسبية والمالية والتشغيلية الأخرى، وإن ظهور المنشآت الكبيرة أدى إلى التقدم الاقتصادي وأصبح من الصعب ضبط ورقابة المنشأة مما أدى إلى زيادة أهمية وجود المراجعة الداخلية، وينظر للمراجع الداخلي كمن يتتبع أخطاء العاملين داخل المنشأة وكان يطلق عليه مدقق الأرقام، وكانت الوظيفة الأساسية للمراجعة الداخلية

أقرب للحماية، فالأشخاص الذين تراجع أعمالهم أطلقوا على المراجع الداخلي لفظ جاسوس الإدارة أو عين الإدارة حيث كان المراجع في خدمة إدارة المنشأة. وكانت المراجعة الداخلية تمارس كوظيفة داخل التنظيمات المختلفة لعدة قرون إلا أن الإعراف بها كمهنة حديثة قد بدأ في الإنتشار خلال الخمسين سنة الماضية، وأدى الإهتمام بالمراجعة الداخلية كمهنة لإنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941م. يهتم هذا المعهد بوضع معايير لمهنة المراجعة الداخلية وعقد إمتحانات تأهيلية يمنح من يجتازها شهادة بكونه مراجع داخلي معتمد، ويقوم المعهد بعقد العديد من المؤتمرات والندوات والبرامج التدريبية وبرامج التعليم المستمر في أنحاء العالم. ولقد أدت تلك الجهود التي يقوم بها معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة وفروعه في الدول المختلفة إلى زيادة أعضاء المعهد إلى ما يزيد عن ثلاثين ألف عضواً.

---

د.إسماعيل إبراهيم، د.فتحى السوافيري، المراجعة-مدخل نظري تطبيقي، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1996 م)، ص 21

د.محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003 م)، ص 201.

د. نادر شعبان إبراهيم، المراجعة الداخلية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006 م)، ص 17 .

د.محمد سمير الصبان، آخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية- مدخل نظري تطبيقي، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1996 م). ص 103

## تطور ومفهوم المراجعة الداخلية

تعود بداية الاهتمام بالمراجعة الداخلية إلى عام 1941 حيث تم إنشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (IIA)، وهذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للمراجعة الداخلية، حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير المراجعة الداخلية واتساع نطاق الانتفاع بخدماته، وقد عمل المعهد على تدعيم وتطوير المراجعة الداخلية عن طريق بذل الجهود المختلفة من أجل المضي قدماً بهذه المهنة، حيث تم في عام 1947 إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات المراجع الداخلي.

وفي عام 1957 تم إدخال تعديلات عليها وفي عام 1964 تم اعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي: «على أنه مراجعة للأعمال والسجلات، تتم داخل المؤسسة بصفة مستمرة أحياناً، وبواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض ويختلف نطاق وأهداف التدقيق أو المراجعة الداخلية كثيراً في المنشآت المختلفة وقد تتميز وخاصة في المؤسسة الكبيرة إلى أمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالنواحي المالية».

تعتبر أهم إنجازات معهد التدقيق الداخلي هي قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية، حيث تم تشكيل لجان عام 1974 لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في المراجعة الداخلية، وفي عام 1979 انتهت اللجان من أعمالها وقدمت تقريراً بنتائج دراستها وتم التصديق عليها، هذه المعايير تم إقرارها من غالبية ممارسي المهنة وروادها ممثلين في معهد التدقيق الداخلي والجهات التابعة.

في عام 1996 تم إصدار دليل لأخلاقيات مهنة المراجعة أو (التدقيق) صادرة عن (IIA) ثم تمت صياغة دليل جديد لتعريف المراجعة الداخلية عام 1999 م من قبل معهد المدققين الداخليين الأمريكي وتم تعريف نشاط المراجعة الداخلية على أنه نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المؤسسة مصمم لمراجعة وتحسين إنجاز الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازمة حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.

وفي عام 2001 تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة المراجعة الداخلية وتم تعريف المراجعة الداخلية على أنها «نشاط تأكيد مستقل وموضوعي ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة ولتحسين عملياتها وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر، الرقابة والتوجيه (التحكم)».

إن المراجعة الداخلية مفهوم ليس بالجديد فقد عرف منذ فترة زمنية طويلة ومر بمراحل تطوير عديدة، فبعد أن كان رقابة مالية مستمرة هدفه اكتشاف الأخطاء والغش، أصبح يقوم على شمولية التدقيق النوعي والاستشاري لتحسين الأداء.

فالمفهوم الشامل للمراجعة الداخلية يتضمن في محتواه الواسع المفاهيم التالية:

- 1- نشاط داخلي مستقل داخل المؤسسة تنشئه الإدارة للقيام بخدماتها.
  - 2- أداة رقابية تعرض تقييم السياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة.
  - 3- وظيفة استشارية لاقتراح التحسينات اللازم إدخالها.
- كما أن هناك فريق من الكتاب يعرفون المراجعة الداخلية على أنها:
- «مجموعة من الأنظمة أو وظيفة داخلية تنشئه الإدارة للقيام بخدماتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المؤسسة، وفي التحقق من إتباع موظفي المؤسسة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى تصل المؤسسة إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى».
- ومن التعريف السابق ذكره نلاحظ أن نظره الإدارة العليا في المؤسسات المختلفة جعلت وظيفة المراجعة الداخلية أداة رقابة فعالة على أنشطة المؤسسة وأصبحت هذه الوظيفة كصمام الأمان في يد الإدارة. لكن يتطلب منح المراجع الداخلي كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بعمله بعيداً عن كل الضغوطات وإعطاءه حرية الوصول إلى كافة إدارات المؤسسة والاتصال بكافة العاملين فيها، كما يجب توفر العدد الكافي من المراجعين المؤهلين بحيث يتناسب مع الأهداف المرتبطة بدائرة المراجعة وأن تتفاعل الإدارة مع النتائج والتوصيات والاقتراحات بشكل جاد.

كما عرفه معهد المدققين الداخليين [3] (IIA) على أن التدقيق الداخلي هو «وظيفة تقييم مستقل تنشأ من داخل المؤسسة لفحص وتقييم كافة أنشطتها كخدمة للمؤسسة بهدف مساعدة موظفي المؤسسة للاضطلاع بمسئولياتهم بجداره، حيث يقوم التدقيق الداخلي بتزويد الإدارة بالتحليلات والتقييمات والنصائح والإرشادات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تمت مراجعتها، ويتضمن هدف التدقيق الداخلي إيجاد نظام رقابة كفؤ بتكلفة معقولة».

ومن هذا التعريف يمكن استخلاص الأمور التالية:

«التدقيق الداخلي وظيفة تقييم مستقل وتعني هذه أن يكون المدقق الداخلي مستقلاً عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها وأن يتبع إدارياً لأعلى مستويات الهيكل التنظيمي للمؤسسة مثل مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق، للمحافظة على موضوعيته وإصدار أحكام غير منحازة».

هدف التدقيق الداخلي هو فحص وتقييم كافة الإجراءات لخدمة أنشطة المؤسسة نفسها وليس إدارتها أو أي جهة أخرى سواء داخلية أو خارجية.

#### • مراحل تطور مفهوم المراجعة الداخلية:-

تتمثل مراحل تطور مفهوم المراجعة الداخلية في:

#### المرحلة الأولى: فترة الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي

عام 1947م أصدر معهد المراجعين الداخليين الأمريكي أول قائمة تتضمن مسؤوليات المراجعة الداخلية والتي تم تعديلها عدة مرات حتى وصلت إلى صورتها الحالية، الغرض الرئيسي منها هو وضع مجموعة من الخطوط الإرشادية لتحديد الدور المناسب للمراجعة الداخلية بما في ذلك مسؤولياتها في أي منشأة، هذه القائمة استخدمت لوضع اللوائح لقسم المراجعة الداخلية ولتحديد دوره وسلطاته داخل المنشأة، مغطية أربعة جوانب أساسية وهي:

1. طبيعة و وظيفة المراجعة الداخلية.

2. هدف ونطاق المراجعة الداخلية.

3. مسؤوليات وسلطات وظيفة المراجعة الداخلية.

4. استقلالية وظيفة المراجعة الداخلية.

## المرحلة الثانية: فترة الستينات وحتى الثمانينات من القرن الماضي

عام 1964م تم إعتداد تعريف المراجعة الداخلية من قبل معهد المراجعين الداخليين

الأمريكي، وهو مراجعة

للأعمال والسجلات التي تمت داخل المنشأة وبصفة مستمرة، بواسطة موظفين

متخصصين، ويختلف نطاق وأهداف المراجعة الداخلية في المنشآت المختلفة. عام 1981

شهدت قائمة مسؤوليات المراجعة الداخلية تطور ملحوظ من خلال تقديم المراجعة الداخلية

كوظيفة هدفها خدمة مصالح المنشأة ككل وليست خدمة مصالح الإدارة، وتم ربط قسم

المراجعة الداخلية مباشرة بأعلى مستوى إداري في المنشأة، مما عزز من استقلالية

وظيفة المراجعة الداخلية وموضوعية خدماتها. عام 1986م تم تعريف المراجعة الداخلية

وكان هدفها مساعدة موظفي المنشأة في تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية.

---

د. عبد الفتاح الصحن، آخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006 م)،

## المرحلة الثالثة: فترة التسعينات من القرن الماضي وحتى الوقت الحالي

عام 1991م تطورت المراجعة الداخلية لتقدم خدمات جديدة للمنشأة وهي الخدمات الإستشارية، كما شدد معهد المراجعين الداخليين الأمريكي في قائمة المسؤوليات الصادرة هذا العام على ضرورة إلزام المراجعين الداخليين بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية. عام 1996م أصدر معهد المراجعين الداخليين الأمريكي دليل أخلاقيات المهنة المنظمة لسلوك المراجعين الداخليين، عام 1999م تم تعريفها بروية جديدة لم تكن موجودة من قبل وقد إجاز التعريف الحديث للمراجعة الداخلية بأنه يمكن أن تؤدي خدمات المراجعة الداخلية من خارج المنشأة، وعليه تتمثل مصادر أداء المراجعة الداخلية في المصادر الداخلية والمشاركة والخارجية. عام 2001م أصدر معهد المراجعين الداخليين الأمريكي التعريف الشامل والمفهوم الجديد للمراجعة الداخلية الذي يتناسب مع التطورات في بيئة الأعمال. عام 2011م حافظ معهد المراجعين الداخليين الأمريكي على المضمون الأساسي لتعريف المراجعة الداخلية.

---

د.خلف الله عبدالله اللوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولي، عمان: مؤسسة الوراق، 2006 م)،

ص. 30.

Pickett, K.H, Spencer, **The Internal Auditing Handbook**, (Second Edition, John Wiley & Sons, UK, 2003), P14.

د. حسين يوسف القاضي، وآخرون، تدقيق الحسابات، (دمشق: مركز التعليم المفتوح، 2010 م)، ص 465 .

Practice of Internal Auditing, 2010, P18. [www.theiia.org](http://www.theiia.org), The Institute of Internal Auditors, **Standards for the Professional**

ووضح الجدول التالي مراحل تطور مفهوم المراجعة الداخلية

جدول رقم 1

مراحل تطور مفهوم المراجعة الداخلية

| المرحلة الأولى<br>فترة الأربعينات -<br>الخمسينات                | المرحلة الثانية<br>الستينات -<br>الثمانينات             | المرحلة الثالثة<br>التسعينات - الوقت<br>الحالي                                    | مراحل تطور مفهوم<br>المراجعة الداخلية |
|-----------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------|
| أداة وقاية وحماية                                               | أداة وقاية                                              | أداة رقابة وأداة<br>إستشارية توفر<br>المعلومات للإدارة<br>العليا.                 | طبيعة وظيفة<br>المراجعة<br>الداخلية   |
| العمليات المالية<br>والمحاسبية                                  | جميع عمليات<br>المنشأة                                  | جميع العمليات<br>وتقييم المخاطر<br>والحوكمة.                                      | نطاق عمل المراجعة<br>الداخلية         |
| رقابة الإلتزام،<br>والرقابة من<br>الناحية المالية<br>والمحاسبية | رقابة الإلتزام،<br>وتقييم<br>الأداء وتقديم<br>المقترحات | مراقبة الإلتزام<br>وتقديم المقترحات<br>وتقييم عملية إدارة<br>المخاطر<br>والحوكمة. | أهداف المراجعة<br>الداخلية            |
| التحقق من صحة<br>العمليات<br>المالية.                           | التحقق وتقييم<br>الكفاءة<br>والفعالية.                  | التحقق والتقييم<br>والمراجعة علي<br>أساس المخاطر.                                 | مدخل عملية<br>المراجعة<br>الداخلية    |
| تتبع للمدير المالي                                              | إدارة المنشأة                                           | لجنة المراجعة                                                                     | خطوط المسؤولية                        |
| -----                                                           | الإدارة العليا                                          | لجنة المراجعة<br>ومجلس الإدارة                                                    | التقرير                               |

المصدر: د. عبدالمجيد محمد، تطور وظيفة المراجعة، (القاهرة: دار الكتب المصرية، 2002 م)، ص 61

## تعريف المراجعة الداخلية

عرفت المراجعة الداخلية بأنها وظيفة تقييمية مستقلة، يتم إنشاءها داخل المنشأة لفحص وتقييم

أنشطتها المختلفة، وذلك بغرض مساعدة المسؤولين داخلها في القيام بمسئولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية وذلك عن طريق توفير التحليل، والتقييم، والتوصيات، والمشورة، والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تتم مراجعتها. عرفت بأنها نشاط يهدف إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية وغيرها لخدمة الإدارة بالإضافة إلى القيام بالرقابة الإدارية والخاصة بقياس وتقييم فعالية الأدوات الرقابية المستخدمة.

وعرفت بأنها، أداة مستقلة من داخل المشروع للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة عن طريق مراجعة عملياتها.

عرفت بأنها نشاط توكيدي واستشاري مستقل وموضوعي صمم لإثراء وتطوير عمليات الإدارة وذلك بمساعدتها لإنجاز أهدافها بطريقة منهجية منظمة لتقييم وتطوير فعالية إدارة مخاطرها وضوابطها والإجراءات المؤسسية. عرفت بأنها عملية منظمة وموضوعية تتضمن تجميع وتكوين أدلة المراجعة ذات الصلة بالبيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات. عرفت بأنها عمليات تتأثر بمجلس إدارة المنشأة، يتم تصميمها لتعطي تأكيداً معقولاً حول تحقيق المنشأة لأهدافها في مدى كفاءة العمليات وفعاليتها والإعتماد على التقارير المالية والإلتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها. عرفت بأنها وظيفة تابعة لإدارة المنشأة تعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية والمحاسبية، لتقييم مدى تمشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى. عرفت بأنها نشاط تقييمي محايد يتم داخل المنشأة بقصد مراجعة

العمليات المحاسبية والمالية كأساس لتقديم خدمات وقائية للإدارة، وهي نوع من أنواع الرقابة التي تعمل على قياس وتقييم فعالية أنواع الرقابة الأخرى وتهتم بالعمليات ذات الطبيعة المالية والمحاسبية. وتعتبر المراجعة الداخلية من الوسائل الهامة لإدارة المنشأة للتأكد والتحقق من التزام الوحدات الإدارية فيها بالسياسات المالية والإدارية والتنشريات والأنظمة والسياسات العامة المتبعة فيها

---

د. صفاء أحمد محمد العاني، دور لجان التدقيق في تعزيز أداء واستقلالية المدقق الداخلي، (بغداد: الجامعة المستنصرية، مجلة الإدارة

والإقتصاد، العدد 54) 2005م ص 72

د. فتحي رزق السوافيري، د. أحمد عبد المالك محمد، دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002/2003 م)،

## • أهمية المراجعة الداخلية

تتمثل أهمية المراجعة الداخلية في:

1. الإدارة: تصمم المراجعة الداخلية أصلاً داخل المنشأة لضمان حسن سير العمل، للتأكد من سلامة الأصول والمحافظة عليها من الإهمال والضياع أو الإسراف أو الإختلاس، كما أنها تصمم لزيادة الكفاءة الإنتاجية في جميع المجالات.
2. المراجع الخارجي: تعتبر المراجعة الداخلية من الأمور الهامة بالنسبة للمراجع الخارجي، وهو يعتمد عليها في تقديم تقريره الفني المستقل عن القوائم المالية للشركة، ونتيجة لكبر حجم الشركات وتعدد عملياتها وتعقدها، والضغوط التي يتعرض لها المراجع الخارجي كل ذلك أدى إلى تخفيض الأتعاب بسبب المنافسة والتي تدفعه إلى تخفيض تكلفة عملية المراجعة بزيادة الاعتماد على عمل المراجعين الداخليين بالمنشأة.
3. تساعد كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولجان المراجعة في القيام بمسئولياتهم من خلال تزويدهم بالمعلومات التفصيلية التي يحتاجون إليها من واقع التقرير الذي تعدّه والنصح والمشورة التي تقدمها إليهم .
4. تساعد الإدارة التنفيذية في تطبيق الحوكمة من خلال تأكيدها علي الإلتزام بالتشريعات والقوانين.

5. تساعد في دعم الهيكل الرقابي للمنشأة، ورفع كفاءة التشغيل، والتحقق من الإلتزام بالسياسات والإجراءات المحاسبية والإدارية والإدارة التنفيذية، وكذلك التحقق من توافق النتائج مع الأهداف وتقييم نظام الرقابة والتأكد من فعاليته وتطبيقه.

د. داؤود يوسف صبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر، 2007 م)، ص 23

ياسر سعيد محمود الورداني، دور المراجعة على أساس المخاطر في تحسين جودة المراجعة الداخلية، (مصر: جامعة عين الشمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014 م)، ص 118.

د. مسعود عبد الحفيظ البدري، المعايير التي تحكم أداء المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية بمدينة بنغازي، (طرابلس: المؤتمر الأول، الرقابة الداخلية-

الواقع والأفاق، 2005 م)، ص 531

د. عارف عبد الله عبد الكريم، أثر التطورات المعاصرة في بيئة المراجعة على سلوك المراجعين عند تقدير

أتعاب المراجعة في (في جمهورية مصر العربية، (مصر: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الثاني، 2003 م)، ص 20، 21.

## • العوامل التي أدت إلى زيادة أهمية المراجعة الداخلية

تتمثل العوامل التي أدت إلى زيادة أهمية المراجعة الداخلية في:

- 1- كبر حجم المشروعات وتعقيد عملياتها: ظهور شركات المساهمة وكبر حجمها، وانفصال الملكية عن الإدارة أدى إلى عدم قدرة الإدارة على الإلمام باحتياجات المشروعات، مما يستوجب استخدام نظم الرقابة الداخلية، ولكي تطمئن الإدارة على سلامتها، لابد من وجود المراجعة الداخلية التي تعمل على تقييم كفاءة نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها.
- 2- ظهور المنشآت ذات الفروع المنتشرة جغرافياً: نتيجة لتعدد الفروع وتباعدها عن المركز الرئيسي أدى ذلك إلى ضرورة وجود المراجعة الداخلية بهدف ضمان سير العمل، ويتم ذلك بإرسال المراجع المتجول إلى تلك الفروع لمراجعة أعمالها ومتابعة الالتزام العاملين بالسياسات الإدارية وإقتراح التعديلات الضرورية.
- 3- حاجة الإدارة العليا المتزايدة إلى التقارير الدورية الدقيقة: تحتاج الإدارة بصفة دورية ومستمرة لبيانات ومعلومات إدارية ومحاسبية دقيقة، وذلك لمساعدتها في عمليات التخطيط والرقابة وإخاذ القرارات المناسبة، ويتطلب ذلك وجود المراجعة الداخلية لكي تتأكد الإدارة من خلالها من دقة وصحة المعلومات والتقارير التي تحتاجها.
- 4- التحول إلى المراجعة الاختبارية: نتيجة لكبر حجم المشروعات وتعقد عملياتها لا يستطيع المراجع الخارجي القيام بمراجعة كافة العمليات ولكنه يتحول إلى المراجعة الإختبارية وهي مراجعة عينة تمثل مجتمع العمليات، ولذلك لابد من توافر نظام رقابة داخلية فعال والتي تعتبر المراجعة الداخلية أهم ركائزه.

5- مفهوم السيطرة على الشركة: تعني قيام مجلس الإدارة بالإلمام بكل الأمور بالمنشأة والقدرة على إدارتها. وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المخطط لها وتجاوز المخاطر التي يمكن التعرض لها نتيجة بيئة الأعمال المتغيرة.

6- زيادة حالات فشل وإفلاس المنشآت: من الأسباب التي أدت إلى زيادة حالات الفشل والإفلاس في المنشآت في الولايات المتحدة خلال فترة الأربعينيات من القرن الماضي ضعف الأداء الرقابي نتيجة لقصور في استقلالية مجلس الإدارة، وإنخفاض في جودة أداء لجان المراجعة أو غياب المراجعة الداخلية فيها، مما أدّى إلى الإعتراف بها واعتبارها مهنة مستقلة لها مقوماتها التي تمكنها من تحقيق الغرض المطلوب منها.

---

د.حسين أحمد دحوح، دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات، (دمشق: جامعة دمشق، مجلة

جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، 2008 م)، ص 269.

(شادي صالح البجيرمي، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، (دمشق: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير، غير منشورة،

2011 م)، ص 48.

نوري أحمد العقربي، دور العلاقة بين الرقابة المصرفية والمراجعة في حماية الجهاز المصرفي - دراسة تحليلية تطبيقية، (الخرطوم: جامعة

التيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008 م)، ص 85.

د.زاهد محمد ديري، الرقابة الإدارية، (عمان: دار المسيرة للنشر، 2011 م)، ص 197.

د.علي عبد القادر ذنبيات، مدى تأثير موقع التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي في تحقيق الشفافية المالية، (الأردن: الجامعة الأردنية، كلية

العلوم الإدارية، مجلة الدراسات، المجلد 35 ، العدد، 2008م)، ص 289 ،

## • أهداف المراجعة الداخلية

تتمثل أهداف المراجعة الداخلية في:

1. فحص وتقييم قوة وكفاءة نظم الرقابة المحاسبية والمالية ونواحي تشغيل المنشأة.
2. الحكم على إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية والمالية داخل المنشأة.
3. تقييم الأداء التنظيمي من حيث الكفاءة والفاعلية.
4. تقييم الخطط والإجراءات والسياسات والتأكد من الالتزام بدقة تنفيذها.
5. التأكد من وجود حماية لأصول المنشأة والعمل على صيانتها.
6. تزويد الإدارة بتأكيد معقول عن مدى استخدام الموارد الإقتصادية بكفاءة وفاعلية.
7. تزويد الإدارة بتأكيد معقول بأن العمليات والبرامج تنفذ كما هو مخطط لها وأن نتائج العمليات تتطابق مع المعايير والأهداف المرسومة. كما يمكن أن تتركز هذه الأهداف في

هدفين رئيسيين هما:

أ. الحماية: القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعة مسبقا

لكل من سياسات

المنشأة، ومراجعة الأحداث والوقائع الماضية للتحقق من الإجراءات المحاسبية ونظم الضبط الداخلي وسجلات المنشأة وقيمتها وأنشطة التشغيل.

ب. البناء: يتحقق من خلال تقديم التوصيات واقتراح الحلول نتيجة لما قام به من فحص

واكتشاف الأخطاء، ومنها تقديم الخدمات الاستشارية لتلبية حاجات الإدارة.

## • خصائص المراجعة الداخلية:

تتمثل خصائص المراجعة الداخلية في الآتي:

1. ركن أساسي من أركان أنظمة الرقابة الداخلية.
2. وظيفة تقوم بها وحدة إدارية من وحدات المنشأة وتؤدي بصفة منتظمة ودورية.
3. ترشيد قرارات الإدارة من خلال توفير المعلومات الدقيقة والمناسبة، وتحدد الإدارة مجال ونطاق عملها.

## • أنواع المراجعة الداخلية

تتمثل أنواع المراجعة الداخلية في:

### 1- المراجعة المالية

الفحص المنظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها، لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأي متطلبات أخرى موضوعة مسبقاً ويطلق عليها أحياناً اسم مراجعة العمليات حيث أنها تهدف إلى التأكد من سلامة إتمام العمليات المختلفة عن طريق التحقق من إلتزام القائمين على أداء تلك العمليات بالسياسات الإدارية والمالية والمحاسبية.

### 2- المراجعة الإدارية

الفحص الشامل للمنشأة ككل، لتقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي وفقاً لطريقة القياس المحددة ضمن الأهداف الإدارية، وذلك للتحقق من فعالية وكفاءة الأداء الاقتصادي للعمليات التشغيلية، ومدى الإلتزام بالقوانين والأنظمة. ويطلق عليها المراجعة التشغيلية، ومراجعة الأداء، والمراجعة الوظيفية، وجميع هذه

المصطلحات تهدف إلى وصف عملية المراجعة التي هدفها تقويم فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية لنشاط منشأة ما. وتهدف إلى تقديم تقارير ملاءمة وموثوقة للإدارة في مختلف المستويات بمفاهيم مجلس الإدارة.

## • أنواع المراجعة

تتمثل أنواع المراجعة في الآتي:

أولاً : من حيث الهيئة القائمة بعملية المراجعة، تتمثل في:

1- المراجعة الداخلية: الفحص المنظم لعمليات المنشأة ودفاترها وسجلاتها بواسطة

هيئة داخلية أو محاسبين

قانونيين تابعين للمنشأة، ويهدف هذا النوع إلى تحقيق أكبر كفاءة إدارية وإنتاجية ممكنة للمنشأة، وذلك عن

طريق محو الإسراف واكتشاف الأخطاء أو التلاعب في الحسابات والتأكد من صحة البيانات التي تقدم

للإدارة لتسترشد بها في رسم خططها واتخاذ قراراتها ومراقبة تنفيذها.

2- المراجعة الخارجية: الفحص الإنتقادي المحاييد لدفاتر وسجلات ومستندات المنشأة

بواسطة شخص خارجي

بموجب عقد يتقاضى عنه أتعاب وفقاً لنوع المراجعة المطلوبة منه وذلك بهدف إبداء

الرأي الفني المحاييد عن صدق وعدالة القوائم المالية للمنشأة. وعُرفت المراجعة الخارجية

بأنها، المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المنشأة حيث هذا الطرف مستقلاً عن

إدارتها، والغرض منها الوصول إلى تقرير حول عدالة الميزانية العمومية لوضع المنشأة

المالي، وعدالة تصوير الحسابات الختامية لنتائج الأعمال خلال الفترة المالية المعينة.

ثانياً: من حيث الإلزام بعملية المراجعة، تتمثل في:

#### 1- المراجعة الإلزامية: تفرضها التشريعات القانونية والتي تلزم المنشأة بضرورة

إستخدام مراجع الحسابات

لمراجعة حساباتها واعتماد القوائم المالية الختامية لهذه المنشأة، حيث يترتب على عدم القيام بهذا النوع

من المراجعات وقوع مخالفات تحت طائلة العقوبات المقررة. وتلزم المنشأة بهذا النوع من المراجعات وفقاً لأحكام القوانين النافذة والمعمول بها.

#### 2- المراجعة الاختيارية: تتم بإرادة أصحاب المنشأة واختيارهم دون وجود إلزام

قانوني، لذلك فهي تناسب

المنشآت الفردية وشركات الأشخاص. حيث كانت التشريعات القانونية في الماضي لا تتدخل في تعيين مراجع خارجي لمراجعة حسابات بل تركت ذلك لإختيار المنشآت ذاتها

---

يوسف سعيد يوسف المدلل، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري - دراسة تطبيقية، (غزة: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007 م)، ص 347.

د. عمرو يسن، دور المراجعة الداخلية في زيادة كفاءة وفعالية البيانات والمعلومات المالية، (الخرطوم، المؤتمر العلمي) المهني الأول لإتحاد المحاسبين والمراجعين السودانيين بالتعاون مع المنظمة العربية لخبراء المحاسبة القانونيين، للفترة من 22-23 أبريل، 2006 م) ص 14.

د. محمد سمير الصبان، د. عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002 م)، ص 30.

ثالثاً : من حيث توقيت عملية المراجعة، تتمثل في:

- 1- المراجعة النهائية: تبدأ بعد إعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية عن فترة محاسبية معينة، حيث يقوم المراجع الخارجي بممارسة عمله عند إنتهاء الفترة المالية أى بعد أن يقوم المراجع الداخلي من الإنتهاء من عمله في إعداد الدفاتر المحاسبية النهائية والحسابات الختامية وذلك يضمن للمراجع الخارجي بأن جميع الحسابات مقفلة كلياً وعدم حدوث أى تعديلات في البيانات وتتميز بأنها تتم بعد إنتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، وتناسب المنشآت صغيرة الحجم التي لا يوجد بها عمليات كبيرة.
  - 2- المراجعة المستمرة: تتم عمليات الفحص وإجراء الإختبارات على مدار السنة المالية للمنشأة وعادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة وفقاً لبرنامج زمني محدد سلفاً مع ضرورة إجراء مراجعات أخرى بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد الحسابات الختامية، وهي تلائم المنشآت كبيرة الحجم.
- رابعاً : من حيث نطاق عملية المراجعة، تتمثل في:

- 1- المراجعة الكاملة: فحص جميع العمليات المثبتة في الدفاتر والسجلات للتأكد من أن جميع العمليات مقيدة بانتظام وأنها صحيحة وخالية من الأخطاء والغش والتلاعب، وفي ظل هذا النوع من المراجعة فإن سلطة المراجع الخارجي غير مقيدة بشرط.
- 2- المراجعة الجزئية: تقتصر على قيام المراجع الخارجي بمراجعة بعض العمليات أو البنود دون غيرها، وفي هذه الحالة لا يمكنه الخروج برأي حول القوائم المالية ككل، وإنما يقتصر تقريره على ماحدد له من مواضيع، ويحصل المراجع على عقد كتابي يوضح فيه نطاق عمل المراجعة الموكولة إليه حتي لاينسب إليه إهمال أو تقصير في القيام بمراجعة بند لم يعهد إليه أصلاً مراجعته، وبذلك يحمي نفسه بواسطة العقد من أية مسؤوليات.

خامسا : من حيث الشمول مدى المسؤولية في التنفيذ، تتمثل في:

1- مراجعة عادية "شاملة": مراجعة البيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والمستندات ومفردات القوائم المالية للتأكد من مدى عدالة هذه القوائم ودلالاتها للمركز المالي، ومدى الإعتماد عليها وإصدار تقرير يحتوي على رأي فني محايد لعدالة القوائم المالية.

2- مراجعة لغرض معين: مراجعة موضوع محدد بهدف البحث عن حقائق معينة،

وأن المراجع الخارجي

يستخدم نفس الإجراءات المتبعة في عملية المراجعة العادية عند قيامه بعملية المراجعة لغرض معين الفحص إلا أن الفحص والمراجعة يختلفان بالآتي:

أ- الهدف: تهدف عملية المراجعة إلى إبداء الرأي عن عدالة وصدق القوائم المالية.

أما عملية الفحص

ب- تهدف إلى البحث عن حقائق معينة والوصول إلى نتائج معينة تحقق غرض محدد.

نطاق العمل: يتحدد نطاق العمل الذي يقوم به المراجع في عملية المراجعة في ضوء معايير المراجعة المتعارف عليها ومنها، بذل العناية المهنية وإخلاء مسؤوليته القانونية وبحيث يكون قادراً علي تحقيق أهداف عملية المراجعة. أما نطاق عملية الفحص فتحدد في ضوء الهدف الذي يسعى المراجع إلى تحقيقه عند قيامه بعملية الفحص.

ج- التوقيت والدورية: تتم عملية المراجعة بصفة دورية كل سنة للحكم على سلامة

ودقة القوائم المالية، في حين أن عملية الفحص تتم وفقاً للوقت الذي تحددها الجهة

الطالبة للفحص ولا تتصف بالدورية.

---

د. عبد الوهاب نصر على، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009 م)، ص 14.

د. أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، (القاهرة: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000 م)، ص 17.

د. محمد توفيق محمد، د. علي إبراهيم طلبه، دراسات في المراجعة والرقابة المالية، (الإسكندرية: مطابع الدار الهندسية 2000م) ص 8.

د - المسؤولية: يكون المراجع مسؤولاً عن عملية المراجعة أمام صاحب المنشأة في

المنشآت الفردية، وأمام الشركاء في شركات الأشخاص، وأمام الجمعية العامة في الشركات الأموال، وأمام الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في المؤسسات الحكومية لأن هذه الجهات هي التي عينته للقيام بعملية المراجعة. أما المسؤولية في حالة عملية الفحص لغرض معين فيكون المراجع مسؤولاً أمام الجهة الطالبة للفحص فقد يكون فرداً أو شركة أو مصرف وغيرها.

هـ - التقرير: يقدم المراجع بعد إنتهاء عملية المراجعة تقريراً يوضح فيه رأيه الفني

حول عدالة وصدق القوائم المالية ومدى تمشيها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويكون شكل التقرير موحدًا فالتقرير النظيف يحتوي على فقرة تمهيدية وفقرة النطاق وفقرة الرأي، وفي حالة التحفظ في الرأي فإنه يكون هناك فقرة أخرى توضيحية أو تفسيرية. أما شكل التقارير في حالة عملية الفحص فإن المراجع يوضح في المقدمة طبيعة المهمة ثم الخطوات التمهيدية التي نفذها والأساليب والإجراءات التي إستخدمها والبيانات والمستندات التي شملها الفحص، ثم يعرض النتائج والتوصيات.

---

د. زهير إبراهيم الحدر، علم تدقيق الحسابات، (عمان: دار البداية، 2009 م)، ص 23

د. محمد سمير الصبان، د. عبدالله هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002 م) ص 42.

عبدالكريم محمد علي، أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على تحسين كفاءة أداء المراجعة الخارجية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم

والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2012 م)، ص 101.

غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 16.

## المبحث الثاني

### معايير المراجعة الداخلية

#### • مفهوم المعايير

المعايير في اللغة: وردت في القرآن الكريم بمعنى قنطار، حيث قال تعالى: (وَأَتَيْنُمُ إِخْدَهُنَّ قَنْطَرًا) سورة النساء، الآية 20 بمعنى هو إسم للمعيار الذي يوزن به، وهي ميزان أو مقياس متفق عليه وأساس للحكم والمقارنه. كما هو الرطل والربع. وعرفها مجمع اللغة العربية بأنها، نموذج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشيء فيقال عاير بين المكيالين بمعنى إختبرهما لمعرفة مدى تساويهما، أو عاير المكيال والميزان بمعنى إمتحنه لمعرفة صحته، وهي المرجع الذي يستند إليه لضبط مقدار وحدة القياس. وهي وحدة مرجع القياس، وعاير الميزان إذا قايسه وإختبره بغيره لمعرفة صحته، وعاير شئ ما جعل له قياسا نظاما. وتعتبر ترجمة لكلمة Standard وتعني القاعدة.

المعايير إصطلاحا :عرفت بأنها، قاعدة أو مجموعة قواعد تنظم الأداء أو لقياسه أو قياس طول أو وزن شيء معين، فهو المقياس أو الطريقة أو الاتجاه المتفق عليه بين كافة الناس ودليلهم للأداء أو للوصول إلي معرفة شيء ما وتحديد به دقة ، عُرِفَتْ بأنها، نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلي توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق(1)، عرفت بأنها، نموذج يعتمد على العرف ويحظى بالقبول العام وأساس متفق عليه في التطبيق المحاسبي السليم ويستخدم كأساس للمقارنة(2)، عرفت بأنها، وسيلة للحكم على أداء شخص لعمل معين وتتميز بأنها قابلة للتطبيق، مرنة وتواكب التطور، وسيلة للقياس والحكم، متفق عليها سواء من خلال الإلتزام بإتباعها بموجب قانون أو

قرار رسمي أو بإجماع هيئة مهنية أو قناعة الأفراد بها ونموذج يسترشد به الشخص أثناء القيام بأداء واجباته. وايضاً عُرِّفَت معايير المراجعة بأنها، إرشادات عامة لمساعدة المراجعين على تنفيذ مسئولياتهم المهنية عند مراجعة القوائم المالية التاريخية، وهي تشتمل على إعتبارات الجودة المهنية منها، الكفاءة والحياد، ومتطلبات التقرير، وأدلة المراجعة. عُرِّفَت بأنها، أداة الحكم على مستوى الكفاءة المهنية، ودرجة الإتساق التي يصل إليها المراجعون عند أدائهم لوظائفهم، أو نموذج أداء ملزم يحدد القواعد العامة الواجب إتباعها عند تنفيذ عملية المراجعة، ومقاييس لتقويم فاعلية المراجع ونوعية عمله الذي يؤديه ويتم صياغتها عن طريق المنظمات المهنية أو التشريع أو العرف المهني.

---

د. أشرف أبو الدهب، المعجم الإسلامي، (القاهرة: دار الشروق للنشر، 2002 م)، ص 425

أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الانصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (السعودية: دار عالم الكتب للنشر، 2003 م)،

ص 30.

وأيضاً قد ساهم معهد المراجعين الداخليين الأمريكي في تطوير مهنة المراجعة الداخلية وتوسيع نطاق الإستفادة من خدماتها، وتعتبر من الجهود الفعالة له على صعيد التطور المهني قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء للمراجعة الداخلية والتي تضمنت.

### المجموعة الأولى: معايير الاستقلال

تتمثل معايير الاستقلال في:

1- الاستقلال: يعتبر الاستقلال عنصراً أساسياً في المراجعة الداخلية وأمراً ضرورياً

لتحقيق فعاليتها، وهو يخدم ثلاثة أغراض رئيسية للمراجعة الداخلية هي:

أ- الحرية في المراجعة.

ب- الموضوعية في إبداء الرأي.

ج- الفعالية في توضيح نتائج المراجعة الداخلية.

والاستقلالية هو إمكانية قيام المراجع بواجباته بأمانه وموضوعية بحيث لا يقوم بإخفاء الحقائق أو إعطاء

بيانات أو معلومات غير ممثلة للواقع وأن يكون مستقلاً عن الإدارة ومحايداً في أحكامه

ويكون هدفه هو إبداء رأي فني محايد. واستقلال المراجع الداخلي يعني استقلاله عن

الأنشطة التي يقوم بمراجعتها، ويتحقق عندما يقوم بأداء عمله بحرية وموضوعية،

وإعطاء رأي غير متحيز

2- الوضع التنظيمي: أن يكون لإدارة المراجعة الداخلية وضع تنظيمي يسمح بأداء

مسئولياتها، وأن يتمتع

مديرها بسلطة يحقق له استقلالية وتوسيع نطاق عمل إدارته وتنفيذ توصياته. ويتمثل

الوضع التنظيمي الأمثل لإدارة المراجعة الداخلية أن تكون تابعة للجنة المراجعة بالمنشأة

أو لمجلس الإدارة مباشرة.

3- الموضوعية: يعتبر إتجاه ذهني وعقلي محايد، ويتحقق لدى المراجع الداخلي أثناء أدائه لعمله والا يكون تابع للغير عند إبدائه لرأيه في أي أمر من الأمور المراجعة.

### المجموعة الثانية: معايير الكفاية المهنية لإدارة المراجعة الداخلية

تمثل معايير الكفاية المهنية في الآتي:

- 1- أداء عمليات المراجعة يتم بمستوي من العناية المهنية المعتادة.
- 2- التحقق من درجة الخبرة الفنية والتأهيل العلمي للمراجعين الداخليين بالقسم كافية.
- 3- أن يتوفر لكوادر المراجعة الداخلية المعرفة والمهارة والانضباط بقدر كافي لأداء المهام بالقسم.
- 4- توفر عنصر الإشراف الكافي على تنفيذ المهام المطلوبة من القسم.
- 5- يلتزم المراجعين الداخليين بالمعايير المهنية للأداء ودستور أخلاقيات المراجعة الداخلية.
- 6- يمتلك المراجعين الداخليين الخبرة والمهارات اللازمة لأداء مهام المراجعة الداخلية.
- 7- يكون للمراجعين الداخليين المهارة في التعامل والاتصال بالآخرين بشكل فعال.
- 8- يحافظ المراجعين الداخليين على الكفاءة المهنية من خلال التعليم المستمر.
- 9- يبذل المراجعين الداخليين العناية المهنية الكافية والملائمة عند أدائهم لمهام المراجعة الداخلية.

---

د. أحمد محمد العمري، د. فضل عبدالفتاح، مرجع سابق، ص 346

### المجموعة الثالثة: معايير العمل "الفحص" الميداني

يتضمن العمل الميداني في المراجعة الداخلية فحص وتقييم مدى دقة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة وجودة الأداء في تنفيذ المهام المطلوبة، وهذا يشمل الآتي:

1- مراجعة إمكانية الاعتماد على نزاهة المعلومات والوسائل المستخدمة للتعرف على قياس وتصنيف التقرير عن هذه المعلومات.

2- التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والخطط والقوانين واللوائح والإجراءات.

3- مراجعة وسائل الحفاظ على الأصول والتحقق من وجودها.

4- تقييم مدى اقتصاديات استخدام الموارد المتاحة للمنشأة ومدى كفاية هذا الاستخدام.

5- تقييم مدى تحقيق الأهداف المرجوة من البرامج والأنشطة بالمنشأة.

### المجموعة الرابعة: معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية

تتمثل معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية بالآتي:

1- تخطيط دقيق لكل عملية مراجعة داخلية.

2- فحص وتقييم المعلومات والحصول على الأدلة الكافية لتأييد نتائج المراجعة.

3- توصيل نتائج المراجعة الداخلية إلى المختصين بالمنشأة.

4- متابعة ما تم في نتائج عملية المراجعة الداخلية ومدى كفاية الإجراءات المتبعة.

---

محمد عاصم نوار، مرجع سابق، ص 49.

عماد الغناى على، مدى مراعاة المراجعين الداخليين للجوانب السلوكية أثناء أدائهم لعملية المراجعة الداخلية، (طرابلس.أكاديمية الدراسات

العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004 م)، ص 28، 29

د. محمد السيد سرايا، د.شحاته السيد شحاته، مدخل علمي معاصر في مبادئ الرقابة والمراجعة الداخلية، (الاسكندرية، الدار الجامعية،

2009 م)، ص 127.

د. عبدالفتاح الصحن، د. فتحي رزق السوافيري، مرجع سابق، ص 222.

مريم آدم عمر، مرجع سابق، ص 52 .

## المجموعة الخامسة: معيار إدارة قسم المراجعة الداخلية

تتمثل معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية في قيام مدير إدارة قسم المراجعة الداخلية بتحقيق الأهداف الآتية:

1- تحقق أعمال المراجعة الأغراض العامة والمسئوليات التي وافقت وترغب فيها

الإدارة.

2- استخدام الموارد المتاحة لقسم المراجعة الداخلية بكفاءة وفاعلية.

3- عمل إدارة المراجعة الداخلية يتفق مع المعايير المهنية للمراجعة الداخلية.

ويوضح الجدول/ معايير المراجعة الداخلية:

---

صفوت مصطفى إبراهيم، تفعيل دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات المساهمة في ضوء معايير المراجعة الداخلية الحديثة (مصر:

جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثاني، 2006 م)، ص188

د. أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2011)، ص 106.

جدول 2

معايير المراجعة الداخلية

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |                                           |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------|
| <p>1. كفاية الموقع التنظيمي.</p> <p>2. كفاية الموضوعية.</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                 | <p>معيار الاستقلال</p>                    |
| <p>3. الحصول علي الكفاية والعناية المهنية الفنية.</p> <p>4. تعيين الأفراد بضمان شأن الكفاءة والخلفية التعليمية.</p> <p>5. الحصول علي المعرفة والمهارات والتدريب.</p> <p>6. الإشراف بطرق صحيحة.</p> <p>7. الالتزام بمعايير السلوك المهنية.</p> <p>8. العلاقات الانسانية والاتصالات.</p> <p>9. برامج التعليم المستمر.</p> <p>10. العناية المهنية الواجبة.</p> | <p>معيار الكفاية المهنية</p>              |
| <p>11. إمكانية الإعتماد علي المعلومات.</p> <p>12. الالتزام بالخطط والسياسات.</p> <p>13. حماية الأصول.</p> <p>14. الاستخدام الاقتصادي والكفاءة للموارد.</p> <p>15. تحقيق الأهداف الخاصة.</p>                                                                                                                                                                 | <p>معيار العمل الميداني</p>               |
| <p>16. التخطيط لكل عملية مراجعة.</p> <p>17. فحص وتقييم المعلومات.</p> <p>18. توصيل النتائج.</p> <p>19. المتابعة.</p>                                                                                                                                                                                                                                        | <p>معيار أداء وظيفة المراجعة الداخلية</p> |

|                                                                                                                                                                                                                                                                   |                                          |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------|
| <p>20. توفير قائمة بالأهداف والسلطة.</p> <p>21. توفير التخطيط السليم.</p> <p>22. توفير السياسات والإجراءات.</p> <p>23. توفير برامج الإدارة وتنمية الأفراد.</p> <p>24. توفير التحقيق بين جهود المراجعة الداخلية والخارجية.</p> <p>25. توفير توفير ضمان الجودة.</p> | <p>معيار إدارة قسم المراجعة الداخلية</p> |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------|

المصدر : د. أمين السيد أحمد لطفي، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، (القاهرة: الدار الجامعية، 2005م)، ص117.

### • أهمية معايير المراجعة الداخلية

تتمثل أهمية معايير المراجعة الداخلية في:

1- تعتبر ضرورية بالنسبة للمراجعين الداخليين لأنها تضع المبادئ الأساسية التي سوف

يلتزموا بها عند

ممارستهم لمهامهم.

2- المعايير ضرورية بالنسبة للإدارة إذ أن وجود معايير مهنية يلتزم بها المراجعين

الداخليين سيمكن الإدارة من الإعتماد علي التأكيدات والتقارير التي يقدمها المراجعون

الداخليون عند أدائهم لوظائفهم في المنشأة.

3- وجود معايير مهنية يلتزم بها المراجعون الداخليون يعتبر ضروريا بالنسبة للمراجع

الخارجي ليضمن على متانة وكفاءة عمل المراجعين الداخليين.

4- يتم الاسترشاد عند إعداد المواد التدريبية للمهنيين الجدد.

## • أهداف معايير المراجعة الداخلية

تسعى معايير المراجعة الداخلية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تفصح عن المبادئ الأساسية التي توضح كيفية ممارسة المراجعة الداخلية.
- 2- وضع إطار عام لأداء وتعزيز القيمة المضافة التي تحققها أنشطة المراجعة الداخلية.
- 3- تضع أسس لقياس وتقييم أداء وحدات المراجعة الداخلية
- 4- تشجع وتعزز تحسين العمليات في المنشأة.
- 5- تقوية أداء الإدارة.
- 6- المساعدة في توصيل معلومات للآخرين عن دور ونطاق وأهداف المراجعة الداخلية.
- 7- التأسيس لعمليات ومعالجات تنظيمية متطورة وتشجيع إدخال تحسينات عليها

---

د. حسين يوسف القاضي، د. مأمون توفيق حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، (عمان: دار الثقافة للنشر، 2008 م) ص 103  
(الفين أرينز، جيمس لوبك، المراجعة مدخل نظري متكامل، ترجمة محمد عبدالقادر، أحمد حامد حجاج، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2008 م)  
ص 40.

خلف الله عبدالله الوردات، مرجع سابق، ص 31. د. أحمد محمد العمري، د. فضل عبدالفتاح، مرجع سابق، ص 343.

[www.theiia.org](http://www.theiia.org), The Institute of Internal Auditors, Code of Ethics and Standards for the Professional Practice of Internal Auditing, 2004,

P4

## خلاصة الفصل الثاني:

يتضمن الفصل الثاني المراجعة الداخلية من حيث النشأة وتطوير المفهوم ومن حيث مراحل وتطور وتعريف المراجعة الداخلية وأهمية المراجعة وأهداف المراجعة ومعايير المراجعة وأهمية معايير الداخلية الاستنتاجات التي توصلنا إليها:-

- 1- نشأت المراجعة الداخلية بناء على احتياجات الإدارة للحد من الاختلاس والغش داخل المنشأة.
- 2- تعرفنا ان المراجعة هو ابداء رأي فني محايد حول صدق وعدالة القوائم المالية.
- 3- تطور المراجعة الداخلية من حيث اكتشاف الأخطاء والغش وتحسين الأداء داخل المنشأة.
- 4- المراجعة الداخلية مرت بثلاث مراحل وهي فترة الاربعينات والخمسينات وفترة الستينات وفترة الثمانيات وفترة التسعينات من القرن الماضي وحتى الوقت الحالي.
- 5- الهدف من المراجعة الداخلية تقييم الأخطاء والغش التي تم ايجادها في الدفاتر والسجلات.
- 6- أهمية المراجعة الداخلية المحافظة على أصول المنشأة من الإهمال والضياع والاسراف والاختلاس.
- 7- العوامل التي أدت الى زيادة أهمية المراجعة الداخلية:-  
كبر حجم المشروعات  
ظهور منشآت ذات الفروع المنتشرة جغرافياً  
حاجة الإدارة العليا الى التقارير الدورية الدقيقة  
التحول الى المراجعة الداخلية  
مفهوم السيطرة على الشركة.  
زيادة حالات فشل واختلاس المنشآت.
- 8- معايير المراجعة تساعد المراجعين على تنفيذ مسؤولياتهم المهنية عند المراجعة.
- 9- نستنتج من خصائص المراجعة الركن الأساسي من اركان أنظمة الرقابة الداخلية.

## (الفصل الثالث)

### البنوك التجارية

### البنوك التجارية: النشأة والتعريف

### الفصل الثالث

#### المبحث الاول:-

#### لمحة عامة عن البنوك التجارية:-

##### مميزات البنوك التجارية:-

البنوك التجارية هي البنوك التي تعامل بالائتمان وتسمى أحيانا ببنوك الودائع واهم ما يميزها عن غيرها قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود.

وان نقطة الفرق او ما يميزها عن البنوك الاسلامية هو قبولها للحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الاموال الى اصحابها عند الطلب وفي اي وقت أثناء تعامل البنك مع الجمهور وبدون ممانعة او حاجة الى إشعار فيما بينهم بينما لا تتعامل البنوك الاسلامية بهذا النوع من الحسابات في العادة اذا يقتصر تعاملها على الودائع لإجل او الخاصة لإشعار حيث لا يمكن لصاحب الوديعة ان يسحب أمواله الا بعد فترة زمنية من تاريخ إيداعها لدى البنك ويتم الاتفاق مع البنك عند الإيداع اما اذا كان سحب الوديعة خاضعاً لإشعار فأن عليه ان يشعر البنك بعزمه على سحب النقود قبل موعد السحب بالمدة المتفق عليها والا فان للبنك حق الاعتراض وان يرفض الدفع واذا اراد البنك ان يتساهل فان المودع يخسر الفائدة.

## نشأت البنوك التجارية:-

نشأت البنوك التجارية كمحصلة لظروف ومتطلبات أقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنوات ولعل أولى المصارف والبنوك كانت من أوروبا وإيطاليا وهم اول من تطرق لهذا النوع من الاعمال التجارية والمصرفية، فقد كان التجار ورجال الاعمال يودعون اموالهم لديهم بقصد حفظها مقابل أيصالات من البنوك وهي عملية ايداع المبالغ وكان المودع اذا اراد ذهب او مالا يعطي الصائغ الايصال وياخذ المال او الذهب ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل ويبقى الذهب مكس في خزائن الصائغ وقد تنبأ الصائغون الى هذه الحقيقة فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة وهكذا انشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنوك وهي الاقراض

(القروض) ولعل أول بنك أسس كان في مدينة النديقية الايطالية عام 1157 ثم توالى ظهور البنوك بعد ذلك فظهر بعده بنك امستردام عام 1609 وكذلك بنك انجلترا عام 1694 و بنك فرنسا عام 1800.

## أنواع البنوك التجارية:-

تنقسم البنوك التجارية الى خمسة أنواع:

- 1- البنوك الفردية: وهي بنوك صغيرة يملكها أفراد او أكثر من رجل اعمال ويقتصر عملها بلعادة على استهداف منطقة صغيرة وعادة ما تستثمر مواردها في اصول بالغة السيولة كالاوراق المالية والاوراق التجارية المخصوصة والتي لها قدره التحول الى نقد في وقت قصير وبدون خسائر.
- 2- البنوك المحلية: وهي بنوك تخضع للرقابة من قبل السلطة المحلية وقد يحذر على هذه البنوك تجاوز حدود منطقتها الجغرافية.
- 3- بنوك المجموعة: وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى انشاء عدة بنوك او شركات مالية فتملك جزء او معظم رأسمالها وتشرف على توجيهها.
- 4- بنوك السلاسل: شات مثل هذه البنوك مع نمو حجم البنوك التجارية وازدهارها وتضخم اعمالها وهذه البنوك تستثمر من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع وهي عبارة عن بنوك منفصلة عن بعضها اداريا ولكن يتم الاشراف عليها من قبل المركز الرئيسي ويتولى رسم سياسات هذه البنوك ورسم السياسات العامة والتنسيق فيما بينها من الاعمال.
- 5- البنوك ذات الفروع: وتأخذ غالبا شكل شركات المساهمة ولها فروعها في كافة انحاء البلاد ويترك للفرع الصلاحية في تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي الا في المسائل الهامة التي تنص عليها لوائح، سياسات البنك وخاصة ما يتعلق بالسياسات والوسائل المركزية الهامة(د. سلطان وأخرون ص16 من موقع انترنت

.2020/1/16

## وظائف البنوك التجارية بشكل عام:

تقوم البنوك التجارية بوظائف حديثة اما الوظائف الكلاسيكية القديمة فتتمثل بالتالي:-

1- قبول الودائع على مختلف أنواعها.

2- تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ

التوفيق بين سيولة اصول البنك و ربحيتها وامنها

اما الوظائف الحديثة فتقوم على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على الائتمان ومنها ما لاينطوي على ائتمان وابرز هذه الخدمات ماييلي:-

أ-ادارة الاعمال و الممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية.

ب-تمويل الاسكان الشخصي(ينطوي على الائتمان)

ج-سداد المدفوعات نيابة عن الغير.

د-أدخار المناسبات.

هـ-خدمات البطاقة الائتمانية(ينطوي على الائتمان).

و-تحصيل فواتير الكهرباء والتلفون والماء من خلال حساباتهم.

ز-تحصيل الاوراق التجارية.

ح-المساهمة في التنمية الاقتصادية.

---

د.سلطان واخرون، 1989 ص16 من موقع في الانترنت

## المبحث الثاني:-

### التنظيم الداخلي للبنوك التجارية:

مع اختلاف التنظيمات البنكية التجارية في المهام التي تتعامل معها فان ما يهم موضوعنا هو:-

### مجلس الادارة:-

انه السلطة المركزية المسؤولة عن إدارة البنوك وهو المسؤول عن تحقيق وظيفة المصرف في الاقتصاد القومي وتحقيق الربح له ومسؤول عن تحقيق الامان للودائع وتوظيفها التوظيف الامثل وبالرغم من ان مجلس الادارة لا يتدخل في العمليات اليومية الا انه يفوض المديرين في ذلك وهم يفوضون بدورهم الآخرين الا ان المجلس هو المسؤول الاول عن نجاح عمليات البنوك.

### مسؤوليات مجلس الادارة:-

- 1- ادارة أموال البنك بطريقة تحقق الامان والسيولة و اول واجبات مجلس الادارة نحو المودعين.
- 2- مسؤولية تجاه من قدموا راس المال ولذا لابد من تحقيق ربح لهم.
- 3- مسؤولية نحو المجتمع بالمساهمة بتطوير وتقييم الاقتصاد القومي بتشجيع الناس على زيادة مدخراتهم واتاحة الاموال لمن يطلبها سلفا او اقتراض بحيث تتدفق السلع من المنتجين الى المستهلكين.
- 4- هناك مسؤولية مجلس الادارة بجذب العاملين فالموارد البشرية هي اعلى الموارد وأثمنها ومن خلال رضاهم وكفائتهم يتوقف نجاح البنك.

### أعمال مجلس الادارة:-

- 1- وضع الاهداف العامة للبنك.
- 2- رسم السياسات البنكية اللازمة لبلوغ الاهداف.
- 3- تقرار الهيكل التنظيمي للبنك وتكوين لجنة.
- 4- اختيار المديرين الاساسيين.
- 5- التحقق من امان البنك وسيولته و ربحيته و نشاطه.
- 6- الاشراف العام على عمليات البنك وتطويرها.

---

كتاب اللوزي ص93(موقع في الانترنت عن البنوك التجارية

والجدير بالذكر أن الحسابات الجارية تنقسم إلى قسمين: (1)

#### 1- حسابات جارية دائنة:

والتي يكون رصيد العميل فيها دائناً، ويكون الرصيد تحت الطلب ومستحق الدفع في أي وقت، وقد أصدر البنك تعليمات تقضي بعدم جواز احتساب فائدة على الحسابات الجارية.

#### المبحث الثالث:

#### مراجعة الحسابات

##### 1- المراجعة الداخلية في البنوك (2).

يعرف التدقيق الداخلي بأنه وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص وتقييم كافة نشاطاته سواء تلك المالية أو الادارية منها ولمساعدة جميع العاملين فيه على انجاز الواجبات الموكلة اليهم وذلك عن طريق التحليل والتقييم وتقديم التوجيهات والاستثمارات التي تتعلق بالفعاليات المختلفة في البنك وللتأكد من الاستعمال الأمثل للموارد والقدرات بما يتفق والسياسات العامة للبنك. ويقوم التدقيق الداخلي بإعداد تقارير للاستعمال الداخلي في البنك لتمكين الإدارة من القيام بمسؤولياتها المختلفة وبحيث تستند في اصدار قراراتها الى معلومات صحيحة تتفق مع السياسات والخط

---

(1) كرامة، عبدالحليم، محاسبة البنوك، دار صفاء، الاردن 2000، ص57

(2) عبدالله، خالد أمين، مرجع سابق، ص255.

والإجراءات والقوانين واللوائح التي يعمل البنك من خلالها، وفي هذا السياق ولكي يتحقق المراجع الداخلي من هذا الوضع فإنه يقوم بما يلي:

- 1- مراجعة ما تم تنفيذه للتأكد من مطابقة السياسات والخطط المرسومة والتعليمات والاجراءات والقوانين المرعية.
  - 2- مراجعة مدى كفاية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف البنك، أو مراجعة تنفيذ العمليات بكفاءة معقولة.
  - 3- التحقق من صحة ودقة المعلومات المثبتة في دفاتر البنك وسجلاته وتحليلها للتأكد من ملائمتها للأغراض التي ستستخدم فيها وذلك عن طريق الربط والمقارنة للوصول إلى استنتاجات معينة تساعد في توجيه أعمال البنك.
- ونحن بمعرض الحديث عن المراجعة الداخلية في البنوك التجارية فلا بد من التعرض لدور مجلس الإدارة والإدارة العليا إن المسؤولية الرئيسية لإدارة العمل المصرفي في أي بنك تقع على عاتق مجلس إدارته وإدارته العليا المعينة في مقبل مجلس الادارة وذلك من خلال ما يلي:

1. التأكد من أن الأشخاص الذين يعهد اليهم بإدارة أعمال البنك مؤهلين مهنيًا ولديهم الخبرة الكافية وخاصة أولئك الذين يتسلمون المناصب الرئيسية في البنك.
2. التأكد من وجود أنظمة رقابية داخلية كافية وأنها تعمل بفعالية.
3. التأكد من أن عمليات البنك تدار بشكل مناسب وبتعقل حذر معقول بما فيه أخذ المخصصات الكافية للخسائر المحتملة.
4. المراقبة المستمرة لقدرة البنك على الوفاء وتوفير السيولة الملائمة.
- 5- مراجعة كفاءة واختبار عمليات ووظائف واجراءات ادارة المخاطر ومدى تطبيقها واساليب تقييم المخاطر.
- 6- مراجعة أنظمة المعلومات المالية والإدارية بما فيها أنظمة المعلومات الالكترونية وخدمات البنك الالكترونية، ومراجعة مدى دقة وسلامة السجلات المحاسبية والتقارير المالية ومراجعة إجراءات حماية الأصول ومدى فعاليتها ومراجعة الأسس المتبعة من قبل البنك في تقييم رأس ماله وعلاقته بالمخاطر المحتملة.
- 7- تقييم مدى كفاءة وفاعلية العمليات ومراجعة الأنظمة التي تم استحداثها والتأكد من توافقها مع الأنظمة والقوانين والأدلة والاجراءات والسياسات وكذلك اختيار التقارير الدورية في الوقت المناسب وتقرير مدى الاعتماد عليها والقيام بالتحقيقات الخاصة.

والمراجعة الداخلية والرقابة التي تتولاها أجهزة خاصة في البنك نفسه تكون تابعة لإدارته العليا، ولها صلاحية الاشراف والرقابة على جميع أنشطة البنك "وتسمى بأجهزة التدقيق والتدقيق الداخلي وتمارس أعمالها بأساليب متعددة، ومن أهمها الجرد والتدقيق المادي المفاجئ الموجودات النقدية والأخرى، وكذلك التدقيق المحاسبي لنسبة معينة من مجموع العمليات المحاسبية التي يجريها البنك في دفاتره وسجلاته (3).

- 8- العمل على حماية مصالح المودعين والدائنين للبنك وكذلك المساهمين.
- 9- اقرار الميزانية العمومية والحسابات الختامية التي يتطلبها القانون والتشريعات والتعليمات السارية المفعول والتي تعكس الوضع المالي الحقيقي لعملياته المصرفية وفقاً للقواعد والأصول المتعارف عليها في اعداد الميزانيات والحسابات الختامية وتزويد مدقق حسابات القانونيين (خبراء المحاسبة) بما يمكنهم من اعطاء رأي فني محايد بالحسابات الختامية، كذلك تزويد البنك المركزي والسلطات الرقابية الاخرى لتمكينها من تقييم أعمال البنك ووضعها المالي.

مجلس الادارة والادارة العليا للبنك المعينة من قبله مسئوله عن انشاء دائرة مراجعة داخلية في البنك تكون مهامها الرئيسية التأكد من أن أنظمة الرقابة والضبط الداخلي تعمل بشكل صحيح وأن تمكن العاملين في هذه الدائرة من أداء واجبهم وتقديم تقاريرهم الى الادارة العليا في الوقت المناسب، وأخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار واتخاذ بشأنها الاجراءات المناسبة، وينبغي التأكيد بأن مسئولية مجلس الادارة والادارة العليا للبنك والمعينة من قبله لا تنتفي في ظل وجود أجهزة رقابية أخرى لها دور وأساليب مختلفة لتحقيق أهدافها كمدققي الحسابات القانونيين (خبراء المحاسبة) والبنك المركزي (4).

## 2- مبادئ المراجعة الداخلية:

اشارت الوثيقة الصادرة عن لجنة بازل المكلفة بالاشراف على أعمال البنوك خلال سنة 2001 الى المبادئ الأساسية للمراجعة الداخلية والمستمدة من معايير معهد المدققين الداخليين الأمريكي والتي شملت:

### 1- الاستمرارية (الديمومة):

ويتضمن هذا المبدأ ضرورة وجود وظيفة تدقيق داخلي مستمرة من حيث تنفيذ المهام والواجبات بحيث يقع على عاتق الادارة العليا مسئولية اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية التي تضمن استمرارية هذه الوظيفة بما يتناسب مع حجم البنك وطبيعة أنشطة وخاصة فيما يتعلق بتوفير الموارد اللازمة والكوادر البشرية المؤهلة التي تساعد في تحقيق أهداف المراجعة الداخلية.

- 2- الاستقلالية أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة عن تنفيذ الأنشطة التي يتم تدقيقها وكذلك يجب أن تكون مستقلة عن اجراءات الرقابة الداخلية اليومية مما يعزز موضوعية ونزاهة هذه الوظيفة، وهذا يتطلب أن تكون تبعية التدقيق الداخلي لمجلس الادارة أو لجنة التدقيق في مجلس الادارة ويكون

(4) المملكة الاردنية الهاشمية. قانون البنوك، رقم 28 لسنة 2000م.

الاتصال مباشرة مع هذا المستوى وكذلك تتطلب الاستقلالية عدم وجود تضارب في المصالح ما بين موظفي المراجعة والبنك.

### 3- وثيقة التدقيق:

يتطلب هذا المبدأ أن يكون لكل وثيقة تدقيق تعزز وجود التدقيق الداخلي في البنك وسلطته، ويجب أن تحتوي على الأقل ما يلي:

- أ- أهداف التدقيق الداخلي ونطاق عمله ومواقع ادارة التدقيق الداخلي في البنك ومسؤولياتها وعلاقتها مع الوظائف الرقابية الأخرى.
- ب- مسؤوليات مدير ادارة التدقيق الداخلي ويتم اعتماد الوثيقة من قبل لجنة التدقيق في مجلس الادارة، وعلى الادارة العليا تفويض ادارة التدقيق صلاحية اطلاع على اية وثائق او ملفات او معلومات والاتصال المباشر مع أي موظف داخل البنك اثناء تنفيذ مهام التدقيق، كذلك يجب أن تشير الوثيقة إلى الأمور التي تقدم فيها ادارة التدقيق الاستشارات وشروطها.

### 4- النزاهة:

يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بالموضوعية والنزاهة ويستمد ذلك ويستمد ذلك من خلال موقعه في البنك ومن الأمثلة على الموضوعية تجنب معارض المصالح بين المدقق والبنك، والدوران المستمر لأعمال موظفي المراجعة الداخلية، عدم قيام المراجع بتدقيق نشاط كان يتم تأديته من خلاله قبل مرور سنة على الأقل من قله إلى إدارة التدقيق وعدم قيام وظيفي إدارة التدقيق بأية أعمال تنفيذية داخل البنك.

### 5- الكفاءة المهنية:

تعتبر الكفاءة المهنية للمدققين عنصراً جوهرياً في تأديتهم مهام التدقيق الداخلي بشكل مناسب داخل البنك، وتشمل الكفاءة المهنية المعروفة والخبرة واستمرارية التأهيل ضمن سياسة تدريبية منتظمة لكل موظف من موظفي إدارة التدقيق الداخلي.

### 6- نطاق أنشطة المراجعة:

يجب أن يخضع كل نشاط أو وحده في البنك للتدقيق الداخلي سواء فروع أو دوائر أو شركات تابعة وكذلك يجب أن يشمل نطاق عمل المراجعة الجوانب الرئيسية التالية (5):  
اختيار وتقييم مدى كفاية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية .

---

(5) جعفر، عبدالاله نعممه، مرجع سابق، ص311. لا

### خلاصة الفصل الثالث

يتضمن الفصل الثالث البنوك التجارية من حيث المميزات والنشأة والانواع والوظائف ولقد استنتجنا ان ميزة البنوك التجارية انها تختلف عن البنوك الأخرى بقبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود. نشأت البنوك التجارية عندما اصبح الناس يقبلون الايصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل وذلك مقابل فائدة.

تعرفنا على أنواع البنوك التجارية منها:

- 1- البنوك الفردية.
- 2- البنوك المحلية.
- 3- بنوك المجموعات.
- 4- البنوك ذات الفروع.

تعرفنا ان وظائف البنوك التجارية الكلاسيكية والحديثة هي قبول الودائع والاقرض. وتحصيل الأوراق التجارية وفواتير الكهرباء والتلفون والماء من خلال حساباتهم. تعرفنا على التنظيم الداخلي للبنوك التجارية منها مجلس الإدارة ومسؤوليات مجلس الإدارة واعمال مجلس الإدارة.

## (الفصل الرابع)

عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة

واختبار الفرضيات

## الخاتمة

المراجعة الداخلية هي وظيفة هامة ينبغي القيام بها في كافة مجالات النشاط العلمي بحيث اعتبرها نظام ضبطت الأداء وضمان لتحقيق الأهداف المخططة فالمراجعة الداخلية ضرورة حيوية للتأكد من سير العمل والانجاز والمراجعة الداخلية تساعد مختلف المؤسسات المالية على تقييم أدائها والوقوف على نقاط الضعف والقوة فهي باعتبار ان تحسين الأداء من مؤشرات نجاح البنك للوصول الى الأهداف المخطط لها باقل تكلفة وجهد. وقد اتجهت كل البنوك حثاً الى تحسين أدائها عن طريق تحقيق عائد باقل المخاطر فالإجراءات الخاصة بنظام الرقابة الداخلية تتمثل في إجراءات إدارية وتنظيمية وإجراءات تخص الجانب المحاسبي بالبنك ونظام المراجعة الداخلية بالبنك تساعد على تحسين كافة نشاطاتها سواءاً كانت إدارية او محاسبية.

# الدراسة التطبيقية

- المبحث الاول: اجراءات الدراسة التطبيقية
- المبحث الثاني: تحليل البيانات وايجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري
- المبحث الثالث : اختبار الفرضيات One-Sample Test
- المبحث الرابع : اختبار ANOVA لتحليل التباين الاحادي مع المتغيرات الاسمية

## المبحث الاول

### إجراءات الدراسة التطبيقية

يشمل هذا المبحث على تحديد مجتمع الدراسة التطبيقية، واختيار مفردات العينة الممثلة لهذا المجتمع ووصفها. مع بيان الأداة المستخدمة لجمع البيانات وكيفية التوصل إليها، وإجراء اختبارات الثبات والصدق لهذه الأداة للتأكد من صلاحيتها للدراسة. كما يتم توضيح المقاييس والأساليب الاحصائية التي تستخدم لدراسة وتحليل البيانات والمعلومات التي يتم جمعها بواسطة الأداة المقترحة.

#### أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون المجتمع الأساسي للدراسة من الموظفين العاملين في بنك اليمن الدولي صنعاء حيث قام الباحثون بتوزيع عدد ( 50 ) استبانة على أن يشمل التوزيع المستويات الموضحة في عينة الدراسة وتم استرجاع ( 38 ) استبانة سليمة و ( 12 ) استبيانات غير صالحة :

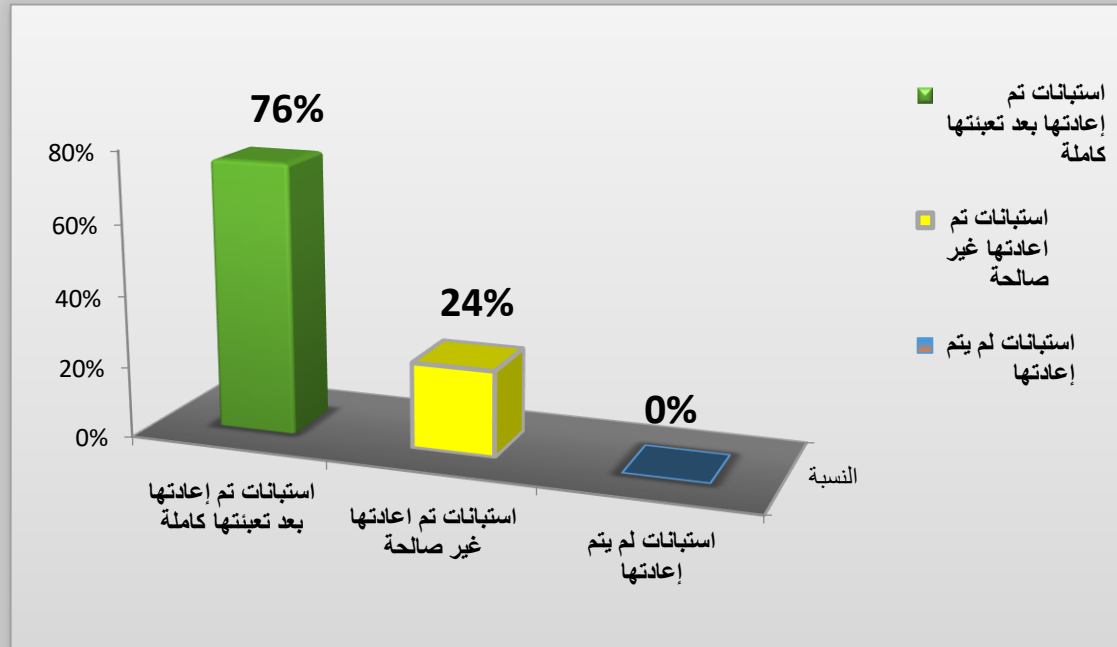
جدول (1) يوضح عدد الاستبيانات الموزعة والمعادة بعد تعبئتها.

جدول (1) الاستبيانات الموزعة والمعادة

| النسبة | الاجمالي | العدد            | البيان                                 |
|--------|----------|------------------|----------------------------------------|
|        |          | بنك اليمن الدولي |                                        |
| 76%    | 38       | 38               | استبيانات تم إعادتها بعد تعبئتها كاملة |
| 24%    | 12       | 12               | استبيانات تم اعادتها غير صالحة         |
| 0%     | 0        | 0                | استبيانات لم يتم إعادتها               |
| 100%   | 50       | 50               | اجمالي الاستبيانات الموزعة             |

المصدر: إعداد الباحثون

شكل (1) الاستبانات الموزعة والمعادة



### ثانياً: تصميم أداة الدراسة:

من أجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذه الدراسة قام الباحثون بتصميم استبانة، كون الاستبانة من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات التطبيقية وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة.

ولقد اتبع الباحثون خلال عملية بناء أداة الدراسة الخطوات التالية:

- 1- الاطلاع على العديد من الدراسات المتعلقة بمشكلة الدراسة، بالإضافة إلى الاطلاع على الدراسات السابقة، وذلك للاستفادة منها في إعداد أداة جمع البيانات.
- 2- إعداد قائمة الاستبيان والتي تتألف من (35) فقرة. وشمل فرضيات الدراسة الأساسية.

ثالثاً: أساليب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة:

قام الباحثون بترميز أسئلة الاستبانة ومن ثم تفريغ البيانات التي تم جمعها من خلال Statistical (SPSS) الاستبانة وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ( " ومن ثم تحليلها من خلال مجموعة من الأساليب Package for Social Sciences الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع متغيرات الدراسة، لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروض الدراسة، ولقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- إجراء اختبار الثبات (Reliability Test): لأسئلة الاستبانة المكونة من جميع البيانات باستخدام "معامل ألفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha).
- أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال عمل جداول تكرارية تشمل التكرارات والنسب المئوية والرسومات البيانية لمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، والتخصص، سنوات الخبرة، المركز الوظيفي)، للتعرف على الاتجاه العام لمفردات العينة بالنسبة لكل متغير على حده، والانحراف المعياري لتحديد مقدار التشتت في إجابات المبحوثين لكل عبارة عن المتوسط الحسابي واستخدام اختبار تي للعينة One Sample Test واستخدام اختبار ANOVA

رابعاً: تقييم أدوات القياس:

تم تقييم واختبار أدوات القياس:

□ ثبات المقياس (الاستبانة):

يقصد بالثبات (استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوٍ لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة).

(، والذي يأخذ قيمة Cronbach's Alpha ويستخدم لقياس الثبات "معامل ألفا كرونباخ" ) تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. أي أن زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة.

وقد أخذ الباحثون في الاعتبار التأكد من ثبات المقياس وحساب "معامل الفا كرونباخ"، عن ( وهي قيمة جيدة. كما ( 0.89 عبارات الدراسات والتي تمثل الفرضيات ، وقد بلغت قيمته تم إجراء الاختبار على عبارات الاستبانة وحساب معامل الثبات، كما يبين الجدول التالي:

جدول (2) معاملات الثبات لعبارات المقياس بطريقة الفا كرونباخ

| معامل الثبات | عدد العبارات |                 |
|--------------|--------------|-----------------|
| 89%          | 35           | اجمالي العبارات |

SPSS21المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائي

من الجدول (2) تبين ان نتائج اختبار الثبات قيم الفا كرونباخ لجميع محاور الدراسة أكبر من (60%) وتعني هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات الداخلي لجميع محاور الاستبانة على مستوى جميع محاور الاستبانة حيث بلغت قيمة الفا كرونباخ للمقياس الكلي (89%) وهو ثبات جيد ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الاجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

خامساً: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية:

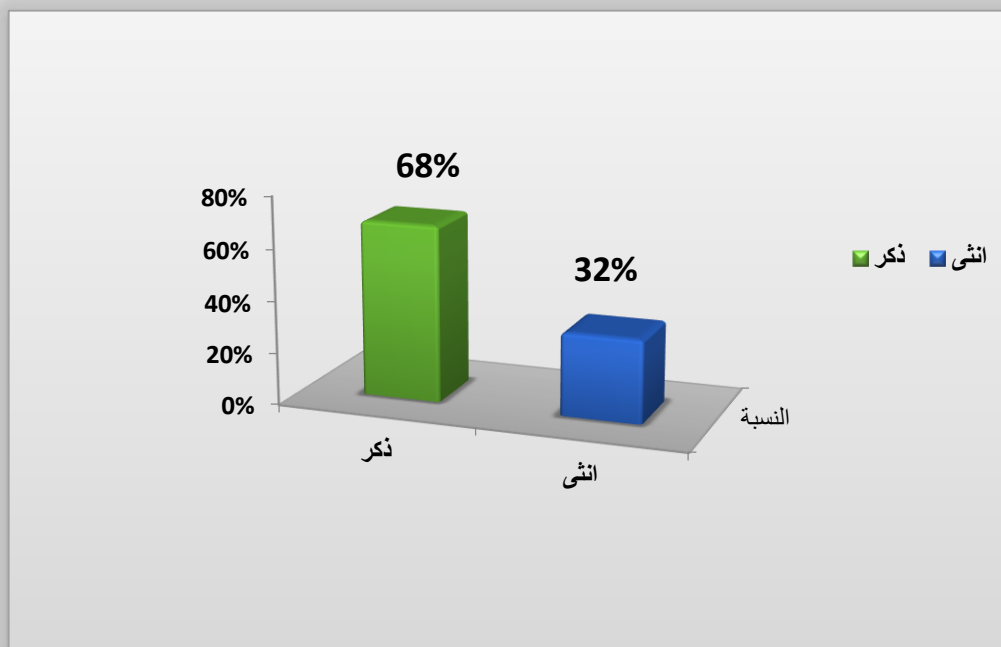
أولاً: متغير الجنس:

جدول (3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق الجنس

| الجنس               |                      |       |       |
|---------------------|----------------------|-------|-------|
| Percent<br>النسبة % | Frequency<br>التكرار |       |       |
| 68.4                | 26                   | ذكر   | Valid |
| 31.6                | 12                   | انثى  |       |
| 100.0               | 38                   | Total |       |

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS21

شكل(2) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق الجنس



يتضح من الجدول والشكل اعلاه أن غالبية أفراد العينة من فئة الذكور تمثل نسبة (68%) يلي ذلك فئة الاناث نسبة (32%).

## ثانياً: متغير العمر

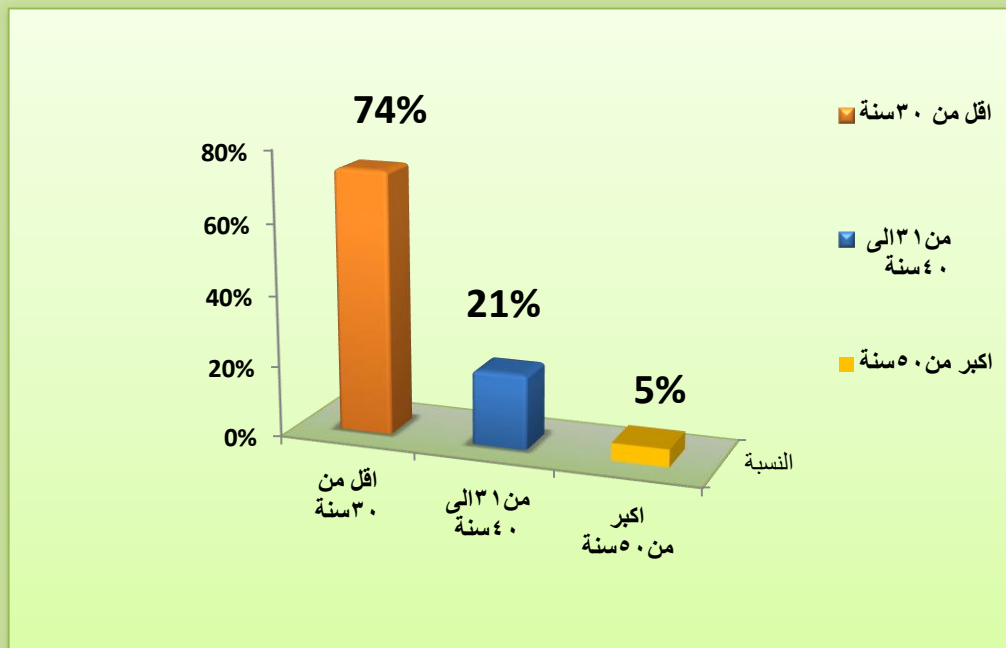
جدول (4) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر

| العمر   |           |                  |
|---------|-----------|------------------|
| Percent | Frequency |                  |
| النسبة  | التكرار   |                  |
| 73.7    | 28        | اقل من 30 سنة    |
| 21.1    | 8         | من 31 الى 40 سنة |
| 5.3     | 2         | اكبر من 50 سنة   |
| 100.0   | 38        | Total            |

المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائي

SPSS21

شكل (3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر



من خلال الرسم البياني تبين ان اغلبيه افراد العينة كانت من فئة اقل من 30 سنة بنسبة (74%) يلي ذلك الفئة من 31 الى 40 سنة بنسبة (21%) اخيرا فئة اكبر من 50 سنة بنسبة (5%).

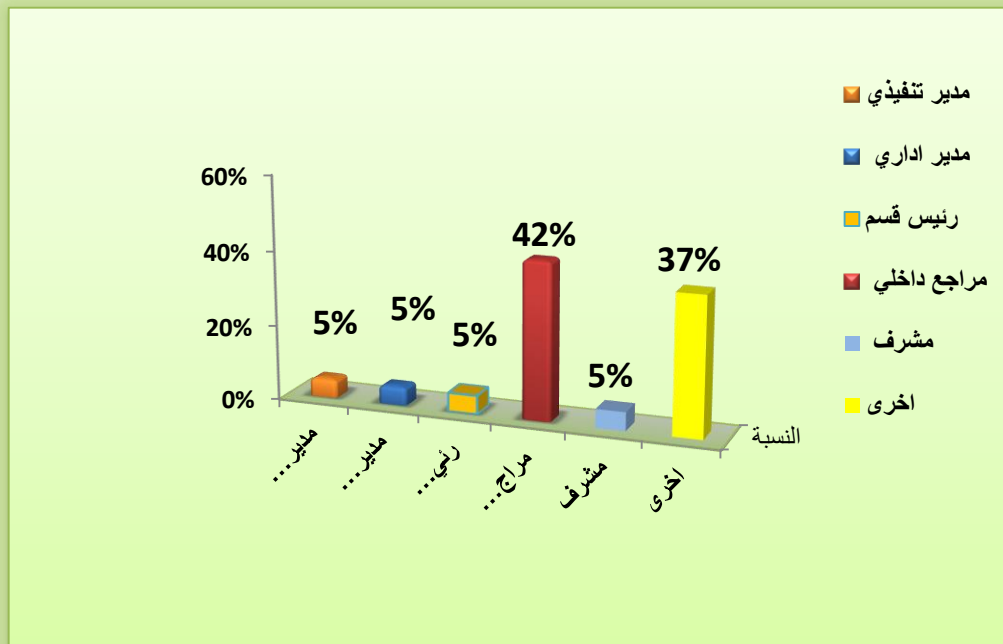
### ثالثاً: متغير المركز الوظيفي:

جدول (5) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المركز الوظيفي

| المركز الوظيفي |           |             |
|----------------|-----------|-------------|
| Percent        | Frequency |             |
| النسبة         | التكرار   |             |
| 5.3            | 2         | مدير تنفيذي |
| 5.3            | 2         | مدير اداري  |
| 5.3            | 2         | رئيس قسم    |
| 5.3            | 2         | مشرف        |
| 42.1           | 16        | مراجع       |
| 36.8           | 14        | اخرى        |
| 100.0          | 38        | Total       |

SPSS21 المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائي

شكل (4) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق المركز الوظيفي



يتضح من الجدول والشكل اعلاه أن غالبية أفراد العينة من مراجع داخلي بنسبة (42%) يلي ذلك اخرى بنسبة (37%) ، يلي ذلك فئة مدير تنفيذي بنسبة (5%) ، يلي ذلك فئة مدير اداري بنسبة (5%) ، يلي ذلك فئة مشرف بنسبة (5%)، اخيرا فئة رئيس قسم بنسبة (5%).

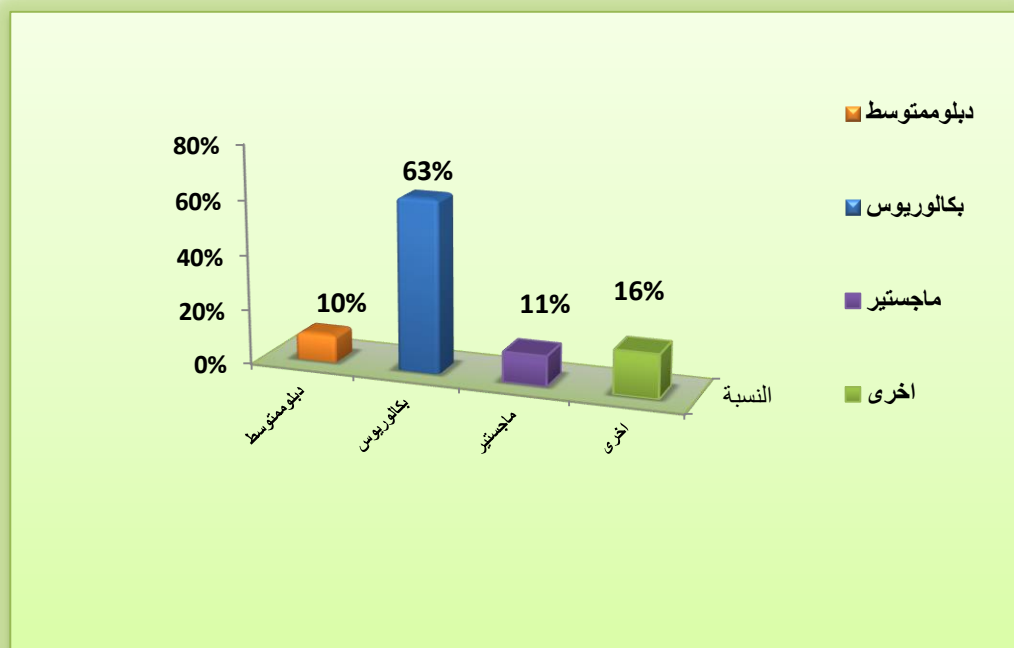
ربعا : متغير المؤهل العلمي :

جدول (6) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي

| المؤهل العلمي |           |             |  |
|---------------|-----------|-------------|--|
| Percent       | Frequency |             |  |
| النسبة        | التكرار   |             |  |
| 10.5          | 4         | دبلوم متوسط |  |
| 63.2          | 24        | بكالوريوس   |  |
| 10.5          | 4         | ماجستير     |  |
| 15.8          | 6         | اخرى        |  |
| 100.0         | 38        | Total       |  |

SPSS21 المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائي

شكل (5) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق المؤهل العلمي



يتضح من الجدول والشكل اعلاه أن غالبية أفراد العينة من فئة بكالوريوس بنسبة (63%) يلي ذلك فئة أخرى بنسبة (16%) يلي ذلك ماجستير بنسبة (11%) أخيراً فئة دبلوم متوسط بنسبة (10%).

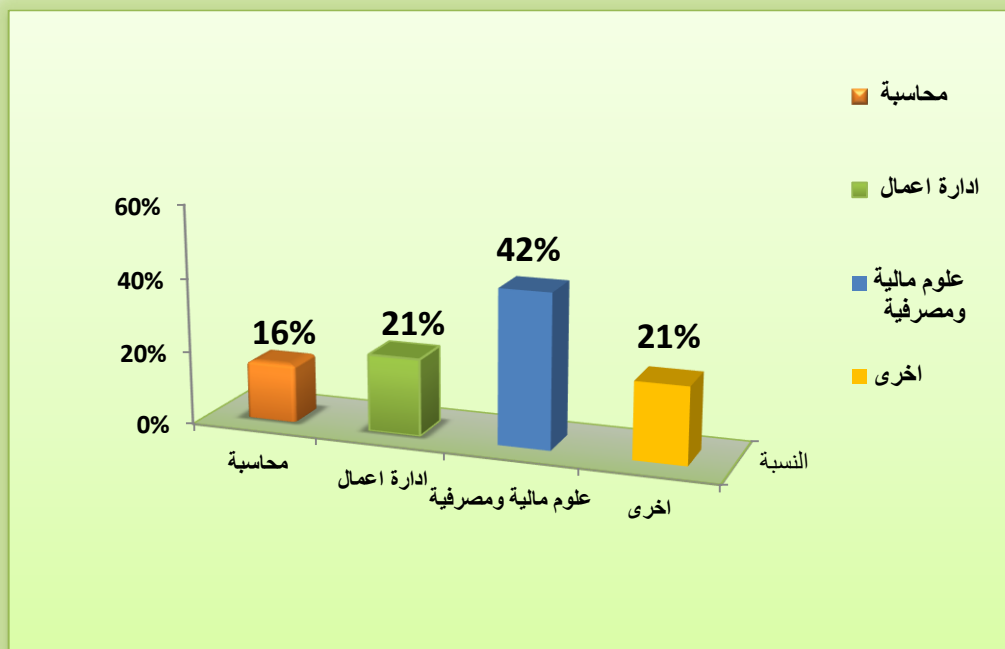
خامساً : متغير التخصص :

جدول (7) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير التخصص

| التخصص العلمي |           |                    |       |
|---------------|-----------|--------------------|-------|
| Percent       | Frequency |                    |       |
| النسبة        | التكرار   |                    |       |
| 15.8          | 6         | محاسبة             | Valid |
| 21.1          | 8         | ادارة اعمال        |       |
| 42.1          | 16        | علوم مالية ومصرفية |       |
| 21.1          | 8         | اخرى               |       |
| 100.0         | 38        | Total              |       |

SPSS21 المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائي

شكل (6) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير التخصص



يتضح من الجدول والشكل اعلاه أن غالبية أفراد العينة من فئة علوم مالية ومصرفية بنسبة (42%) يلي ذلك الفئة ادارة الاعمال بنسبة (21 %) يلي ذلك الفئة اخرى بنسبة (21%) اخيرا فئة المحاسبة بنسبة ( 16%

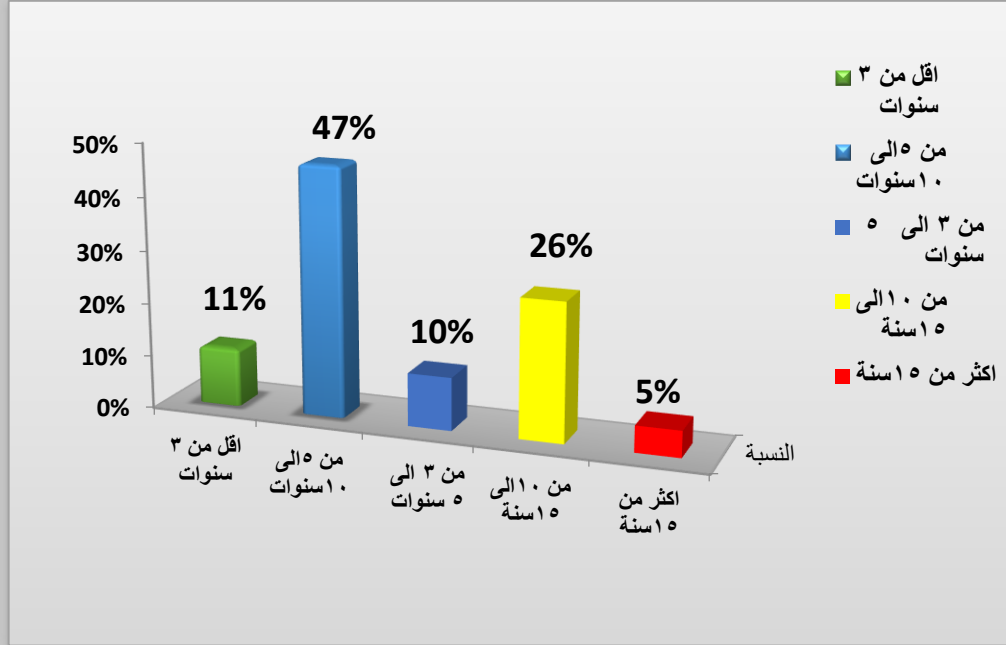
خامساً: متغير سنوات الخبرة :

جدول (8) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة

| سنوات الخبرة |           |                   |       |
|--------------|-----------|-------------------|-------|
| Percent      | Frequency |                   |       |
| النسبة       | التكرار   |                   |       |
| 10.5         | 4         | أقل من 3 سنوات    | Valid |
| 10.5         | 4         | من 3 الى 5 سنوات  |       |
| 47.4         | 18        | من 5 الى 10 سنوات |       |
| 26.3         | 10        | من 10 الى 15 سنة  |       |
| 5.3          | 2         | اكثر من 15 سنة    |       |
| 100.0        | 38        | Total             |       |

المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS21

شكل (7) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق سنوات الخبرة



يتضح من الجدول والشكل اعلاه أن غالبية أفراد العينة لديهم خبره أكثر من 5 إلى 10 سنوات بنسبة (47%) يلي ذلك فئة من 10 إلى 15 سنة بنسبة (26%) ويلي ذلك فئة أقل من 3 سنوات بنسبة (11%) ويلي ذلك فئة من 3 إلى 5 سنوات بنسبة (10%) واخيرا فئة أكثر من 15 سنة بنسبة (5%).

## المبحث الثاني

### تحليل البيانات وإيجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

تناول الباحثون في هذا المبحث تحليل البيانات الأساسية للدراسة للتمكن من معرفة مدى تمثيلهم لمجتمع الدراسة وقد قام الباحثون بتلخيص البيانات في جداول والتي توضح قيم كل متغير لتوضيح أهم المميزات الأساسية للعينة في شكل أرقام ونسب مئوية لعبارات الدراسة بالإضافة لمناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال المعلومات التي أسفرت عنها جداول تحليل البيانات الإحصائية وكذلك نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفروض. وسيقوم الباحثون بمناقشة وتفسير نتيجة كل فرض على حده بهدف الحكم على صحتها أو عدمه استناداً إلى التحليل الإحصائي العام.

أولاً: تحليل الجزء الثاني : من الاستبيان والذي يمثل المحاور الثلاثة التي تم تقسيمها على أساس فرضيات الدراسة وسيتم إيجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والتقدير اللفظي والنسبة لكل فقرة من فقرات الاستبيان وذلك من خلال مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت لمعرفة ما مدى توافق المستجيبين على فقرات الاستبيان وإلى أي اتجاه يتجه هذا التوافق يعني مدى قرب أو بعد المتوسط عن درجة الموافق بشدة ، وكم هو المتوسط العام لكل محور من محاور الاستبيان .

و قد استخدم الباحثون محكاً قُسمت فيه المتوسطات إلى خمس فئات متقاربة في الطول تقريباً كون المقياس خماسياً، وُحدد مدى تلك المتوسطات لهذه الفئات ودرجة ال(موافق) كما يلي:

المدى = الحد الأعلى - الحد الأدنى = ( 5 - 1 ) = 4. ومن ثم فإن طول الفئة بين الحدين تحددت من خلال العلاقة التالية:

طول الفئة لدرجة ال(موافق) هـ = الحد الأعلى لدرجة الرضا / المدى =  $5/4 = (80\%)$ .

جدول رقم (9): يبين توزيع درجات الآراء حسب المتوسطات الحسابية

| التقدير اللفظي   | الحدود الحقيقية للمتوسط الحسابي |             | قيمة البديل |
|------------------|---------------------------------|-------------|-------------|
|                  | الحد الأعلى                     | الحد الأدنى |             |
| (غير موافق بشدة) | 1.80                            | 1           | 1           |
| (غير موافق )     | 2.60                            | 1.81        | 2           |
| (محايد)          | 3.40                            | 2.61        | 3           |
| (موافق)          | 4.20                            | 3.41        | 4           |
| (موافق بشدة)     | 5                               | 4.21        | 5           |

## ثانياً: التحليل الوصفي لمحاور الدراسة

تقوم المراجعة الداخلية في المساعدة في رسم الخطط واتخاذ القرارات المحور الاول :  
التحليلية في البنوك التجارية

جدول رقم ( 10 ) يحتوي على فقرات المحور الاول

| النسبة | التقدير<br>اللفظي | لأنحراف<br>المعياري | المتوسط<br>الحسابي | العبارة                                                                                                                                                  |
|--------|-------------------|---------------------|--------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 92%    | موافق بشدة        | .489                | 4.63               | 1- يوجد نظام محكم للمراجعة الداخلية لدى البنك يساهم في تحسين أداء البنك.                                                                                 |
| 92%    | موافق بشدة        | .489                | 4.63               | 2- يتولى تنفيذ النظام المحكم قسم المراجعة الداخلية في البنك.                                                                                             |
| 92%    | موافق بشدة        | .489                | 4.63               | 3- يتعاون مجلس الإدارة مع مسؤولي البنك في رسم خطط واتخاذ قرارات تحليلية.                                                                                 |
| 93%    | موافق بشدة        | .471                | 4.68               | 4- يقوم المراجع الداخلي بتقديم خدمات عالية الجودة لتحسين أداء البنك.                                                                                     |
| 90%    | موافق بشدة        | .506                | 4.53               | 5- لدى رئيس قسم المراجعة الداخلية كل الصلاحيات للقيام بعمله على أكمل وجه دون أي ضغط.                                                                     |
| 92%    | موافق بشدة        | .489                | 4.63               | 6- يتم اصدار وتحديد أهداف ومهام المراجع الداخلي بشكل واضح ومفصل ومكتوب من مجلس إدارة البنك.                                                              |
| 67%    | محايد             | .998                | 3.37               | 7- لدى المراجع الداخلي كل الصلاحيات لاتخاذ أي قرار يراه مناسباً.                                                                                         |
| 96%    | موافق بشدة        | .370                | 4.84               | 8 - يوجد استقلال تنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية من حيث مقدراتها على الوصول الى مجلس الإدارة والإدارة العليا ولجنة المراجعة، يمكنهم من تحسين أداء البنك. |
| 87%    | موافق بشدة        | .489                | 4.37               | 9- يؤخذ بتوصيات المراجع الداخلي في المجالات الإدارية ذات العلاقة.                                                                                        |
| 89%    | موافق بشدة        | .415                | 4.47               | المتوسط العام للمحور                                                                                                                                     |

( 4.47المتوسط الحسابي للمحور الاول يساوي ( من الجدول رقم ( 10 ) السابق يتضح ان :

وانحراف معياري ( 0.415 ) والدرجة الكلية من ( 5 ) وتمثل هذه النسبة ( موافق بشدة ) حسب

الاوزان المعطاة في الاستبانة والوزن النسبي يساوي ( 89% ) وهو أكبر من الوزن النسبي

المحايد (60%)، وأن متوسط درجة الاستجابة لهذه المحور يختلف جوهرياً عن درجة الحياد

ويمثل (الموافق بشدة) وهذا يدل على شبه إجماع من قبل المبحوثين " تقوم المراجعة

الداخلية في المساعدة في رسم الخطط واتخاذ القرارات التحليلية في البنوك التجارية

وكانت أعلى نسبة استجابة للفقرة رقم (8) المتوسط الحسابي يساوي (4.84) وانحراف

معياري (0.370) والدرجة الكلية من (5) وتمثل هذه النسبة (موافق بشدة) حسب الأوزان

المعطاة في الاستبانة والوزن النسبي يساوي (96%) وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد

(60%)، وأن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد مما يدل

على وجود شبه إجماع لدى المبحوثين على " وجود استقلال تنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية من حيث

" مقدرتها على الوصول إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ولجنة المراجعة، يمكنهم من تحسين أداء البنك

وكانت أقل نسبة استجابة للفقرة رقم (7) المتوسط الحسابي يساوي (3.37) وانحراف

معياري (0.998) والدرجة الكلية من (5) وتمثل هذه النسبة (محايد) حسب الأوزان المعطاة

في الاستبانة والوزن النسبي يساوي (67%) وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)،

وأن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يقترب من درجة الموافقة . مما يدل على أنه لا

يتوفر لدى المراجع الداخلي كل الصلاحيات لاتخاذ أي قرار يراه مناسباً.

المحور الثاني: إلى أي مدى تتفق بأن المراجعة الداخلية تعمل على تصحيح المعلومات

المحاسبية والمالية وبالتالي تحسين جودة أداء البنوك التجارية.

جدول رقم (11) يحتوى على عبارات المحور الثاني

| النسبة | التقدير اللفظي | لانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | العبرة                                                                                 |
|--------|----------------|------------------|-----------------|----------------------------------------------------------------------------------------|
| 91%    | موافق بشدة     | 500.             | 4.58            | 1-القيام بتجميع المعلومات اللازمة من خلال الرجوع الى ملفات المراجعة وغيرها من المصادر. |
| 92%    | موافق بشدة     | 489.             | 4.63            | 2-القيام بإعداد قائمة بكل مهام المراجعة المتوقع تنفيذها خلال الفترة.                   |
| 92%    | موافق بشدة     | 489.             | 4.63            | 3-مراقبة كافة العمليات التي تمر بها السندات والتأكد من صحة سير عملها.                  |
| 85%    | موافق بشدة     | 644.             | 4.26            | 4-القيام بتحديد توقيت وطبيعة وحجم إجراءات الفحص التي تتم لتحقيق الأهداف.               |
| 95%    | موافق بشدة     | 413.             | 4.79            | 5-تساعد المراجعة الداخلية في تصحيح الانحرافات التي تحدث أثناء العمل.                   |
| 95%    | موافق بشدة     | 413.             | 4.79            | 6-تساعد المراجعة الداخلية على تصحيح الامور المالية والمحاسبية داخل البنك.              |
| 93%    | موافق بشدة     | 574.             | 4.68            | 7- تساعد المراجعة الداخلية بالحد من التلاعبات والغش في البنوك.                         |
| 63%    | محايد          | 945.             | 3.16            | 8-يقوم المراجع الداخلي باتخاذ القرار بدون العودة لمجلس الإدارة.                        |
| 88%    | موافق بشدة     | 826.             | 4.42            | 9-تساعد المراجعة الداخلية في تحسين اداء الاقسام ودوائر البنك التجاري.                  |
| 69%    | موافق          | 951.             | 3.47            | 10-لا يمكن لمجلس الإدارة ان يتخذ قرارات دون العودة الى تقارير المراجعة.                |
| 87%    | موافق بشدة     | 367.             | 4.36            | المتوسط العام للمحور                                                                   |

( 4.36المتوسط الحسابي للمحور الثاني يساوي ( من الجدول رقم ( 11) السابق يتضح ان :  
وانحراف معياري ( 0.367) والدرجة الكلية من (5) وتمثل هذه النسبة (موافق بشدة) حسب  
الاوزان المعطاة في الاستبانة والوزن النسبي يساوي (87%) وهو أكبر من الوزن النسبي  
المحايد (60%)، وأن متوسط درجة الاستجابة لهذه المحور يختلف جوهريا عن درجة الحياد  
ويمثل درجة (الموافق بشدة ) وهذا يدل على شبة اجماع من قبل المبحوثين ان " الى مدى  
الاتفاق بأن المراجعة الداخلية تعمل على تصحيح الامور المحاسبية والمالية وبالتالي تحسين  
". جودة اداء البنوك التجارية

وكانت اعلى مستوى استجابة في المحور الثاني في الفقرة رقم (5) المتوسط الحسابي يساوي (4.79) وانحراف معياري (0.413) والدرجة الكلية من (5) وتمثل هذه النسبة (موافق بشدة) حسب الاوزان المعطاة في الاستبانة والوزن النسبي يساوي (95%) وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، وأن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهريا عن ان المراجعة الداخلية تساعد في درجة الحياد مما يدل على وجود شبه إجماع لدى المبحوثين على تصحيح الانحرافات التي تحدث أثناء العمل

وكانت اقل مستوى استجابة في المحور الثاني في الفقرة رقم (8) المتوسط الحسابي يساوي (3.16) وانحراف معياري (0.945) والدرجة الكلية من (5) وتمثل هذه النسبة (محايد) حسب الاوزان المعطاة في الاستبانة والوزن النسبي يساوي (63%) وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، وأن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة عند مستوى الحياد مما ان المراجع الداخلي لا يمكن ان يتخذ يدل على وجود شبه إجماع لدى المبحوثين على القرار بدون العودة لمجلس الإدارة

المحور الثالث : الى اي مدى تتفق بأن المراجعة الداخلية تؤدي الى تحسين جودة الاداء في البنوك التجارية .

( يحتوى على عبارات المحور الثالث 12 جدول رقم )

| النسبة | التقدير اللفظي | لأنحراف المعياري | المتوسط الحسابي | العبارة                                                                                  |
|--------|----------------|------------------|-----------------|------------------------------------------------------------------------------------------|
| 92%    | موافق بشدة     | 489.             | 4.63            | 1-قيام المراجعة الداخلية بالحفاظ على رأس مال البنك من كافة الانحرافات من الغش والاحتيال. |
| 93%    | موافق بشدة     | 471.             | 4.68            | 2-القيام بإعداد قائمة بكل مهام المراجعة المتوقع تنفيذها خلال الفترة.                     |
| 94%    | موافق بشدة     | 446.             | 4.74            | 3-مراقبة كافة العمليات التي تمر بها السندات والتأكد من صحة سير عملها.                    |
| 95%    | موافق بشدة     | 413.             | 4.79            | 4-القيام بتحديد توقيت وطبيعة وحجم إجراءات الفحص التي تتم لتحقيق الاهداف.                 |
| 95%    | موافق بشدة     | 413.             | 4.79            | 5-تساعد المراجعة الداخلية في تصحيح الانحرافات التي تحدث أثناء العمل.                     |
| 91%    | موافق بشدة     | 683.             | 4.58            | 6-تساعد المراجعة الداخلية على تصحيح الامور المالية والمحاسبية داخل البنك.                |
| 59%    | محايد          | 899.             | 2.95            | 7-تساعد المراجعة الداخلية بالحد من التلاعبات والغش في البنوك.                            |
| 95%    | موافق بشدة     | 413.             | 4.79            | 8-يقوم المراجع الداخلي باتخاذ القرار بدون العودة لمجلس الإدارة.                          |
| 59%    | محايد          | 769.             | 2.95            | 9-تساعد المراجعة الداخلية في تحسين اداء الاقسام ودوائر البنك التجاري.                    |
| 92%    | موافق بشدة     | 489.             | 4.63            | 10-لا يمكن لمجلس الإدارة ان يتخذ قرارات دون العودة الى تقارير المراجعة.                  |
| 86%    | موافق بشدة     | 38.              | 4.32            | المتوسط العام للمحور                                                                     |

( 4.32المتوسط الحسابي للمحور الثالث يساوي ( من الجدول رقم ( 12) السابق يتضح ان :  
وانحراف معياري ( 0.38) والدرجة الكلية من (5) وتمثل هذه النسبة (موافق بشدة) حسب  
الاوزان المعطاة في الاستبانة والوزن النسبي يساوي (86%) وهو أكبر من الوزن النسبي  
المحايد (60%)، وأن متوسط درجة الاستجابة لهذه المحور يختلف جوهريا عن درجة الحياد  
ويمثل دراجة (الموافق بشدة ) وهذا يدل على شبة اجماع من قبل المبحوثين بان المراجعة  
الداخلية تؤدي الى تحسين الاداء في البنوك التجارية .

وكانت اعلى مستوى استجابة في المحور الثالث في الفقرة رقم (4) المتوسط الحسابي يساوي (4.79) وانحراف معياري (0.413) والدرجة الكلية من (5) وتمثل هذه النسبة (موافق بشدة) حسب الاوزان المعطاة في الاستبانة والوزن النسبي يساوي (95%) وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، وأن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهريا عن ان القيام بتحديد توقيت درجة الحياد مما يدل على وجود شبه إجماع لدى المبحوثين على وطبيعة وحجم إجراءات الفحص التي تتم لتحقيق الاهداف.

وكانت اقل مستوى استجابة في المحور الثالث في الفقرة رقم (9) المتوسط الحسابي يساوي (2.95) وانحراف معياري (0.769) والدرجة الكلية من (5) وتمثل هذه النسبة (محايد) حسب الاوزان المعطاة في الاستبانة والوزن النسبي يساوي (59%) وهو اقل من الوزن النسبي المحايد (60%)، وأن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة عند مستوى الحياد مما المراجعة الداخلية تساعد في تحسين ان يدل على وجود شبه إجماع لدى المبحوثين على اداء الاقسام ودوائر البنك التجاري.

### One-Sample Test المبحث الثالث : اختبار الفرضيات

#### اختبار الفرضية الاول :

T\_test الجدول رقم ( 13 ) : اختبار الفرضية الاولى

| One-Sample Test اختبار الفرضية الاولى                                                  |                   |             |                 |
|----------------------------------------------------------------------------------------|-------------------|-------------|-----------------|
|                                                                                        | Test Value = 0.05 |             |                 |
|                                                                                        | t                 | Df          | Sig. (2-tailed) |
|                                                                                        |                   | درجة الحرية | مستوى الدلالة   |
| لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية تساعد المراجعة الداخلية في تحسين جودة الاداء في البنوك | -1344.524-        | 37          | .000            |

( الجدولية التي تسوي (1.686) عند درجة t المحسوبة اقل من قيمة t بما ان قيمة ) وهي اصغر من مستوى Sig حرايه (37) وحيث ان مستوى الدلالة يساوي 0.000 = المعنوية المحدد من قبل الباحث مسبقاً (0.05) وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية تشير إلى أن المراجعة الداخلية بالفرض البديل القائل "تؤثر على تحسين جودة الاداء في البنوك التجارية".

#### اختبار الفرضية الثانية :

T\_test الجدول رقم ( 14 ) : اختبار الفرضية الثانية

| One-Sample Test                                                           |                   |             |                 |
|---------------------------------------------------------------------------|-------------------|-------------|-----------------|
|                                                                           | Test Value = 0.05 |             |                 |
|                                                                           | t                 | Df          | Sig. (2-tailed) |
|                                                                           |                   | درجة الحرية | مستوى الدلالة   |
| لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية تسد في رسم الخطط واتخاذ القرارات وتنفيذها | -1518.680-        | 37          | .000            |

( الجدولية التي تسوي (1.686) عند درجة حرايه t المحسوبة اقل من قيمة t بما ان قيمة ) وهي اصغر من مستوى Sig (37) وحيث ان مستوى الدلالة يساوي 0.000 = المعنوية المحدد من قبل الباحث مسبقاً (0.05) وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية تساعد في رسم الخطط ونقبل بالفرض البديل القائل " واتخاذ القرارات وتنفيذها

### اختبار الفرضية الثالثة :

**T\_test** الجدول رقم ( 15 ) : اختبار الفرضية الثالثة

| One-Sample Test                                                                                        |                   |                   |                                  |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------|-------------------|----------------------------------|
|                                                                                                        | Test Value = 0.05 |                   |                                  |
|                                                                                                        | t                 | Df<br>درجة الحرية | Sig. (2-tailed)<br>مستوى الدلالة |
| لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية<br>في التأكد في صحة الامور<br>المحاسبية والمالية في البنوك<br>التجارية | -1479.894-        | 37                | .000                             |

( الجدولية التي تسوي (1.686) عند درجة حرايه t) المحسوبة اقل من قيمة ( t بما ان قيمة )  
(. وهي اصغر من مستوى Sig(37) وحيث ان مستوى الدلالة يساوي 0.000 ) =  
المعنوية المحدد من قبل الباحث مسبقاً (0.05) وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي  
هناك علاقة ذات دلالة إحصائية في التأكد في صحة ونقبل بالفرض البديل القائل "  
الامور المحاسبية والمالية في البنوك التجارية

### دراسة العلاقات الارتباطية باستخدام معامل الارتباط بيرسون

المطلب الاول : دراسة العلاقات الارتباطية

لتحليل هذا الارتباط نستخدم معامل بيرسون الذي يستخدم لقياس قوة واتجاه العلاقة  
الارتباطية بين متغيرين ترتيبيين ، وتنحصر قيمته بين + 1 و - 1 الإشارة تحدد اتجاه العلاقة  
21 SPSS. ونستخدم في ذلك البرنامج الاحصائي .بينما القيمة تحدد قوة هذه العلاقة

جدول رقم ( 17 ) يوضح معامل الارتباط بين المحاور الثلاثة لدراسة

| معامل الارتباط بيرسون                                                                                                   |                       |                                                                                                                         |                                                                                     |        |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------|--------|
|                                                                                                                         |                       | الى اي مدى تتفق بأن المراجعة الداخلية تعمل على تصحيح الامور المحاسبية والمالية وبالتالي تحسين جودة اداء البنوك التجارية | الى اي مدى تتفق بأن المراجعة الداخلية تؤدي الى تحسين جودة الاداء في البنوك التجارية |        |
| تقوم المراجعة الداخلية في المساعدة في رسم الخطط واتخاذ القرارات التحليلية في البنوك التجارية                            | معامل الارتباط بيرسون | 1                                                                                                                       | .911**                                                                              | .858** |
|                                                                                                                         | مستوى الدلالة         |                                                                                                                         | .000                                                                                | .000   |
|                                                                                                                         | حجم العينة            | 38                                                                                                                      | 38                                                                                  | 38     |
| الى اي مدى تتفق بأن المراجعة الداخلية تعمل على تصحيح الامور المحاسبية والمالية وبالتالي تحسين جودة اداء البنوك التجارية | معامل الارتباط بيرسون | .911**                                                                                                                  | 1                                                                                   | .975** |
|                                                                                                                         | مستوى الدلالة         | .000                                                                                                                    |                                                                                     | .000   |
|                                                                                                                         | حجم العينة            | 38                                                                                                                      | 38                                                                                  | 38     |
| الى اي مدى تتفق بأن المراجعة الداخلية تؤدي الى تحسين جودة الاداء في البنوك التجارية                                     | معامل الارتباط بيرسون | .858**                                                                                                                  | .975**                                                                              | 1      |
|                                                                                                                         | مستوى الدلالة         | .000                                                                                                                    | .000                                                                                |        |
|                                                                                                                         | حجم العينة            | 38                                                                                                                      | 38                                                                                  | 38     |
| ** الارتباط معنوي عند مستوى (0.05)                                                                                      |                       |                                                                                                                         |                                                                                     |        |

من الجدول السابق تبين انه توجد علاقة ارتباط قوية بين المحور الاول والمحور الثاني حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.911) وهي قيمة تقترب من الواحد الصحيح وهذا يعني انه يوجد ارتباط طردي قوي جدا بين المحور الاول والمحور الثاني ، وايضا علاقة ارتباط بين المحور الاول والثالث وكانت قيمة معامل الارتباط (0.585) وهذا يدل على وجود ارتباط طردي قوي لان القيمة تقترب من الواحد الصحيح وايضا علاقة ارتباطية بين المحور الثاني والثالث وكانت قيمة معامل الارتباط (0.975) وهذا يدل على وجود ارتباط طردي قوي جدا لان قيمة معامل الارتباط تقترب من الواحد الصحيح .

#### المبحث الرابع : اختبار ANOVA لتحليل التباين الاحادي مع المتغيرات الاحادية

المتغير الأول: الجنس

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالات إحصائية في استجابة عينة البحث تعزوا إلى متغير الجنس.

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالات إحصائية في استجابة عينة البحث تعزوا إلى متغير الجنس.

لتحليل التباين الأحادي لإيجاد فيما إذا كانت ANOVA قام الباحثون باستخدام اختبار أنوفا هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة العينة تعزو إلى متغير الجنس.

**ANOVA جدول رقم (18) يبين الفروق بين آراء العينة لمتغير الجنس بحسب اختبار لتحليل التباين الأحادي**

| مستوى الدلالة<br>عند 0.05 | F قيمة | مربع<br>المتوسط | درجة<br>الحرية | مجموع المربعات |                |
|---------------------------|--------|-----------------|----------------|----------------|----------------|
| .003                      | 3.618  | .434            | 12             | 5.211          | بين المجموعات  |
|                           |        | .120            | 25             | 3.000          | داخل المجموعات |
|                           |        |                 | 37             | 8.211          | الإجمالي       |

SPSS21 المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي

من الجدول أعلاه يتضح أنه توجد فروق ذات دلالات إحصائية في استجابة المبحوثين وفقاً لمتغير الجنس حيث تبين أن درجة الاحتمالية بلغت (0.003) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالات إحصائية في استجابة عينة البحث تعزوا إلى متغير الجنس.

وبالتالي توجد فروقات بين آراء العينة تعزو لمتغير الجنس بحسب اختبار التباين الأحادي

One Way Anova.

المتغير الثاني : العمر

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالات إحصائية في استجابة عينة البحث تعزوا إلى متغير العمر.

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالات إحصائية في استجابة عينة البحث تعزوا إلى متغير العمر.

لتحليل التباين الأحادي لإيجاد فيما إذا كانت ANOVA قام الباحثون باستخدام اختبار أنوفا هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة العينة تعزو إلى متغير العمر.

لتحليل ANOVA جدول رقم (19) يبين الفروق بين آراء العينة لمتغير العمر بحسب اختبار التباين الأحادي

| مستوى الدلالة<br>عند 0.05 | قيمة F | مربع<br>المتوسط | درجة<br>الحرية | مجموع المربعات |                |
|---------------------------|--------|-----------------|----------------|----------------|----------------|
| .000                      | 5.154  | 1.237           | 12             | 14.842         | بين المجموعات  |
|                           |        | .240            | 25             | 6.000          | داخل المجموعات |
|                           |        |                 | 37             | 20.842         | الإجمالي       |

SPSS21 المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائي

من الجدول أعلاه يتضح أنه توجد فروق ذات دلالات إحصائية في استجابة المبحوثين وفقاً لمتغير العمر حيث تبين أن درجة الاحتمالية بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالات إحصائية في استجابة عينة البحث تعزوا إلى متغير العمر.

وبالتالي توجد فروقات بين آراء العينة تعزو لمتغير العمر بحسب اختبار التباين الأحادي

One Way Anova.

المؤهل العلمي : المتغير الثالث

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالات إحصائية في استجابة عينة البحث تعزوا إلى متغير المؤهل العلمي.

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالات إحصائية في استجابة عينة البحث تعزوا إلى متغير المؤهل العلمي.

لتحليل التباين الأحادي لإيجاد فيما إذا كانت ANOVA قام الباحثون باستخدام اختبار أنوفا هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة العينة تعزو إلى متغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (20) يبين الفروق بين آراء العينة لمتغير المؤهل العلمي بحسب اختبار

#### لتحليل التباين الأحادي ANOVA

| مستوى الدلالة<br>عند 0.05 | Fقيمة | مربع<br>المتوسط | درجة<br>الحرية | مجموع المربعات |                |
|---------------------------|-------|-----------------|----------------|----------------|----------------|
| .000                      | 9.057 | 3.623           | 12             | 43.474         | بين المجموعات  |
|                           |       | .400            | 25             | 10.000         | داخل المجموعات |
|                           |       |                 | 37             | 53.474         | الإجمالي       |

SPSS21 المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائي

من الجدول أعلاه يتضح أنه توجد فروق ذات دلالات إحصائية في استجابة المبحوثين وفقاً لمتغير المؤهل العلمي حيث تبين أن درجة الاحتمالية بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالات إحصائية في استجابة عينة البحث تعزوا إلى متغير المؤهل العلمي .

وبالتالي توجد فروقات بين آراء العينة تعزو لمتغير المؤهل العلمي بحسب اختبار التباين الأحادي One Way Anova.

#### المتغير الرابع : التخصص

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالات إحصائية في استجابة عينة البحث تعزوا إلى متغير التخصص.

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالات إحصائية في استجابة عينة البحث تعزوا إلى متغير التخصص.

لتحليل التباين الأحادي لإيجاد فيما إذا كانت ANOVA قام الباحثون باستخدام اختبار أنوفا هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة العينة تعزو إلى متغير التخصص .

**ANOVA** جدول رقم (21) يبين الفروق بين آراء العينة لمتغير التخصص بحسب اختبار لتحليل التباين الأحادي

| مستوى الدلالة<br>عند 0.05 | Fقيمة | مربع<br>المتوسط | درجة<br>الحرية | مجموع المربعات |                |
|---------------------------|-------|-----------------|----------------|----------------|----------------|
| .000                      | 5.477 | 4.601           | 12             | 55.211         | بين المجموعات  |
|                           |       | .840            | 25             | 21.000         | داخل المجموعات |
|                           |       |                 | 37             | 76.211         | الإجمالي       |

SPSS21 المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائي

من الجدول أعلاه يتضح أنه توجد فروق ذات دلالات إحصائية في استجابة المبحوثين وفقاً لمتغير التخصص حيث تبين أن درجة الاحتمالية بلغت ( 0.000 ) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالات إحصائية في استجابة عينة البحث تعزوا إلى متغير التخصص .

وبالتالي توجد فروقات بين آراء العينة تعزو لمتغير التخصص بحسب اختبار التباين الأحادي One Way Anova.

المتغير الخامس : سنوات الخبرة

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالات إحصائية في استجابة عينة البحث تعزوا إلى متغير سنوات الخبرة.

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالات إحصائية في استجابة عينة البحث تعزوا إلى متغير سنوات الخبرة.

لتحليل التباين الأحادي لإيجاد فيما إذا كانت ANOVA قام الباحثون باستخدام اختبار أنوفا هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة العينة تعزو إلى متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (22) يبين الفروق بين آراء العينة لمتغير سنوات الخبرة بحسب اختبار

لتحليل التباين الأحادي ANOVA

| مستوى الدلالة<br>عند 0.05 | Fقيمة | مربع<br>المتوسط | درجة<br>الحرية | مجموع المربعات |                |
|---------------------------|-------|-----------------|----------------|----------------|----------------|
| .000                      | 5.094 | 2.241           | 12             | 26.895         | بين المجموعات  |
|                           |       | .440            | 25             | 11.000         | داخل المجموعات |
|                           |       |                 | 37             | 37.895         | الإجمالي       |

SPSS21المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي

من الجدول أعلاه يتضح أنه توجد فروق ذات دلالات إحصائية في استجابة المبحوثين وفقاً لمتغير سنوات الخبرة حيث تبين أن درجة الاحتمالية بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالات إحصائية في استجابة عينة البحث تعزوا إلى متغير سنوات الخبرة.

وبالتالي توجد فروقات بين آراء العينة تعزو لمتغير سنوات الخبرة بحسب اختبار التباين الأحادي One Way Anova.

المتغير السادس : المركز الوظيفي

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالات إحصائية في استجابة عينة البحث تعزوا إلى متغير المركز الوظيفي.

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالات إحصائية في استجابة عينة البحث تعزوا إلى متغير المركز الوظيفي .

لتحليل التباين الأحادي لإيجاد فيما إذا كانت ANOVA قام الباحثون باستخدام اختبار أنوفا هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة العينة تعزو إلى متغير المركز الوظيفي.

جدول رقم (23) يبين الفروق بين آراء العينة متغير المركز الوظيفي بحسب اختبار

لتحليل التباين الأحادي ANOVA

| مستوى الدلالة<br>عند 0.05 | Fقيمة  | مربع<br>المتوسط | درجة<br>الحرية | مجموع المربعات |                |
|---------------------------|--------|-----------------|----------------|----------------|----------------|
| .000                      | 11.752 | 5.171           | 12             | 62.053         | بين المجموعات  |
|                           |        | .440            | 25             | 11.000         | داخل المجموعات |
|                           |        |                 | 37             | 73.053         | الإجمالي       |

SPSS21 المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي

من الجدول أعلاه يتضح أنه توجد فروق ذات دلالات إحصائية في استجابة المبحوثين وفقاً لمتغير المركز الوظيفي حيث تبين أن درجة الاحتمالية بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالات إحصائية في استجابة عينة البحث تعزوا إلى متغير المركز الوظيفي.

وبالتالي توجد فروقات بين آراء العينة تعزو لمتغير المركز الوظيفي بحسب اختبار التباين الأحادي One Way Anova.

## النتائج والتوصيات

### اولا النتائج : -

ثانيا التوصيات :-

# ملحقات البحث

## (الاستبيان)

الاخت/الاخ

المحترمة/المحترم

تحية طيبة وبعد،،،

يطيب للباحث طرح هذا الاستبيان بين ايديكم والذي اعد بغاية الحصول على البيانات المتعلقة بالجانب الميداني لاستكمال متطلبات البحث.

وقد صمم هذا الاستبيان بغرض الحصول على معلومات كافية للتعرف على واقع المراجعة الداخلية في البنوك التجارية وكذا التصرف على مدى تحسين المراجعة الداخلية في البنوك التجارية و ذلك من خلال دراسة وتحليل اجاباتكم على اسئلة الاستبيان.

ولاهمية الدراسة يأمل الباحثين تعاونكم في الاجابة على اسئلة الاستبيان بموضوعية وحيادية مع توخي الدقة حيث ان مساهمتكم في تقديم الاجابة على جميع الاسئلة هو اساس لنجاح الدراسة والوصول الى النتائج المفيدة.

مع التأكد من ان هذه البيانات سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط. ونؤكد ان البيانات التي ستقدمونها ستحاط بالسرية التامة.

وكلنا امال بتعاونكم وايلاء الموضوع العناية والاهتمام الكامل

شاكرين حسن تعاونكم سلفا

وتقبلوا خالص الاحترام والتقدير

اعداد:-

1- فنون حسن سعد العماري

2- مريم محمد احمد نجيم

3- نزار محمد قاسم النزاري

4- محمد ناصر العمري

5- أحمد ياسر العبسي

القسم الاول:-الرجاء الاجابة عن الاسئلة الاتية بوضع علامة (صح) على الاجابة المناسبة في ☐

1-الجنس:- ذكر ☐ أنثى ☐

2-العمر:- ☐ أقل من 30 سنة ☐ من 31 الى 40

☐ من 41 الى 50 ☐ أكثر من 50

3-المركز الوظيفي

☐ مدير تنفيذي

☐ مدير اداري

☐ رئيس قسم

☐ مشرف

☐ مراجع

☐ اخرى

4-المؤهل العلمي:- ☐ دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

☐ اخرى

5-التخصص العلمي:- ☐ محاسبة ☐ ادارة أعمال ☐ اقتصاد

☐ علوم مالية ومصرفية ☐ اخرى

6-عدد سنوات الخبرة في البنك:- ☐ أقل من 3 سنوات

☐ من 3-5 سنوات

☐ من 5-10 سنوات

☐ من 10-15 سنة

☐ أكثر من 15 سنة

المحور الاول:-تقوم المراجعة الداخلية في المساعدة في رسم الخطط واتخاذ القرارات التحليلية في البنوك التجارية

| السؤال                                                                                             | درجة القياس |       |       |                  |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|-------|-------|------------------|
|                                                                                                    | موافق بشدة  | موافق | محايد | غير موافق مطلقاً |
| 1-يوجد نظام محكم للمراجعة الداخلية لدى البنك يساهم في تحسين أداء البنك.                            |             |       |       |                  |
| 2-يتولى تنفيذ النظام المحكم قسم المراجعة الداخلية في البنك.                                        |             |       |       |                  |
| 3-يتعاون مجلس الإدارة مع مسؤولي البنك في رسم خطط وإتخاذ قرارات تحليلية.                            |             |       |       |                  |
| 4-يقوم المراجع الداخلي بتقديم خدمات عالية الجودة لتحسين اداء البنك.                                |             |       |       |                  |
| 5-لدى رئيس قسم المراجعة الداخلية كل الصلاحيات للقيام بعمله على أكمل وجه دون أي ضغط.                |             |       |       |                  |
| 6-يتم اصدار وتحديد أهداف ومهام المراجع الداخلي بشكل واضح ومفصل ومكتوب من مجلس إدارة البنك.         |             |       |       |                  |
| 7-لدى المراجع الداخلي كل الصلاحيات لإتخاذ أي قرار يراه مناسباً.                                    |             |       |       |                  |
| 8-يوجد استقلال تنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية من حيث مقدرتها على الوصول الى مجلس الإدارة والإدارة |             |       |       |                  |

|  |  |  |  |  |                                                                        |
|--|--|--|--|--|------------------------------------------------------------------------|
|  |  |  |  |  | العليا ولجنة<br>المراجعة، يمكنهم من تحسين<br>أداء البنك.               |
|  |  |  |  |  | 9-يؤخذ بتوصيات المراجع<br>الداخلي في المجالات<br>الإدارية ذات العلاقة. |

المحور الثاني:- الى اي مدى تتفق بأن المراجعة الداخلية تعمل على تصحيح الامور  
المحاسبية والمالية وبالتالي تحسين جودة اداء البنوك التجارية.

| درجة القياس   |       |       |              |                        | السؤال                                                                                          |
|---------------|-------|-------|--------------|------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------|
| موافق<br>بشدة | موافق | محايد | غير<br>موافق | غير<br>موافق<br>مطلقاً |                                                                                                 |
|               |       |       |              |                        | 1-القيام بتجميع المعلومات<br>اللازمة من خلال الرجوع<br>الى ملفات المراجعة وغيرها<br>من المصادر. |
|               |       |       |              |                        | 2-القيام بإعداد قائمة بكل<br>مهام المراجعة المتوقع<br>تنفيذها خلال الفترة.                      |
|               |       |       |              |                        | 3-مراقبة كافة العمليات التي<br>تمر بها السندات والتأكد من<br>صحة سير عملها.                     |
|               |       |       |              |                        | 4-القيام بتحديد توقيت<br>وطبيعة وحجم إجراءات<br>الفحص التي تتم لتحقيق<br>الأهداف.               |
|               |       |       |              |                        | 5-تساعد المراجعة الداخلية<br>في تصحيح الانحرافات التي<br>تحدث أثناء العمل.                      |
|               |       |       |              |                        | 6-تساعد المراجعة الداخلية<br>على تصحيح الامور المالية<br>والمحاسبية داخل البنك.                 |
|               |       |       |              |                        | 1- تساعد المراجعة<br>الداخلية بالحد من<br>التلاعبات والغش<br>في البنوك.                         |

|  |  |  |  |  |                                                                               |
|--|--|--|--|--|-------------------------------------------------------------------------------|
|  |  |  |  |  | 8-يقوم المراجع الداخلي<br>بإتخاذ القرار بدون العودة<br>لمجلس الإدارة.         |
|  |  |  |  |  | 9-تساعد المراجعة الداخلية<br>في تحسين اداء الاقسام<br>ودوائر البنك التجاري.   |
|  |  |  |  |  | 10-لا يمكن لمجلس الإدارة<br>ان يتخذ قرارات دون العودة<br>الى تقارير المراجعة. |

المحور الثالث:-الى اي مدى تتفق بأن المراجعة الداخلية تؤدي الى تحسين جودة الاداء في البنوك التجارية.

| درجة القياس   |       |       |              |                        | السؤال                                                                                            |
|---------------|-------|-------|--------------|------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------|
| موافق<br>بشدة | موافق | محايد | غير<br>موافق | غير<br>موافق<br>مطلقاً |                                                                                                   |
|               |       |       |              |                        | 1-قيام المراجعة الداخلية<br>بالحفاظ على رأس مال<br>البنك من كافة الانحرافات<br>من الغش والاحتيال. |
|               |       |       |              |                        | 2-القيام بإعداد قائمة بكل<br>مهام المراجعة المتوقع<br>تنفيذها خلال الفترة.                        |
|               |       |       |              |                        | 3-مراقبة كافة العمليات<br>التي تمر بها السندات<br>والتأكد من صحة سير<br>عملها.                    |
|               |       |       |              |                        | 4-القيام بتحديد توقيت<br>وطبيعة وحجم إجراءات<br>الفحص التي تتم لتحقيق<br>الاهداف.                 |
|               |       |       |              |                        | 5-تساعد المراجعة الداخلية<br>في تصحيح الانحرافات<br>التي تحدث أثناء العمل.                        |
|               |       |       |              |                        | 6-تساعد المراجعة الداخلية<br>على تصحيح الامور<br>المالية والمحاسبية داخل<br>البنك.                |
|               |       |       |              |                        | 7-تساعد المراجعة الداخلية<br>بالحد من التلاعبات والغش<br>في البنوك.                               |

|  |  |  |  |  |                                                                                  |
|--|--|--|--|--|----------------------------------------------------------------------------------|
|  |  |  |  |  | 8-يقوم المراجع الداخلي<br>باتخاذ القرار بدون العودة<br>لمجلس الإدارة.            |
|  |  |  |  |  | 9-تساعد المراجعة الداخلية<br>في تحسين اداء الاقسام<br>ودوائر البنك التجاري.      |
|  |  |  |  |  | 10-لا يمكن لمجلس<br>الإدارة ان يتخذ قرارات<br>دون العودة الى تقارير<br>المراجعة. |

## المراجع

- د.محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003 م)، ص 201.
- د.خلف الله عبدالله اللوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي، عمان:مؤسسة الوراق، 2006 م)، ص 30.
- د.صفاء أحمد محمد العاني، دور لجان التدقيق في تعزيز أداء واستقلالية المدقق الداخلي، (بغداد:الجامعة المستنصرية،مجلة الإدارة والاقتصاد،العدد54)2005م)ص 72
- د.فتحي رزق السوافيري، د.أحمد عبد المالك محمد، دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية،(الإسكندرية:الدار الجامعية، 2003/2002 م)، ص 34.
- ياسر سعيد محمود الورداني، دور المراجعة على أساس المخاطر في تحسين جودة المراجعة الداخلية، (مصر: جامعة عين الشمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014 م)، ص 118.
- د.مسعود عبد الحفيظ البدري،المعايير التي تحكم أداء المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية بمدينة بنغازي،(طرابلس: المؤتمر الأول، الرقابة الداخلية-الواقع والأفاق، 2005 م)، ص 531
- د.زاهد محمد ديرري، الرقابة الإدارية، (عمان: دار المسيرة للنشر، 2011 م)، ص 197.
- د.علي عبد القادر ذنبيات، مدى تأثير موقع التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي في تحقيق الشفافية المالية، (الأردن: الجامعة الأردنية، كلية العلوم الإدارية، مجلة الدراسات، المجلد 35 ، العدد،2008م)، ص 289 ،

د. عبد الوهاب نصر على، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، (الإسكندرية: الدار

الجامعية، 2009 م)، ص 14.

الفين أرينز، جيمس لوبك، المراجعة مدخل نظري متكامل، ترجمة محمد عبدالقادر، أحمد

حامد حجاج، (الرياض: دار) المريخ للنشر، 2008 م) ص 40.

خلف الله عبدالله الوردات، مرجع سابق، ص 31. د. أحمد محمد العمري، د. فضل

عبدالفتاح، مرجع سابق، ص 343.

### المواقع الإلكترونية

د. سلطان واخرون، 1989 ص 16 من موقع في الانترنت

كتاب اللوزي ص 93 (موقع في الانترنت عن البنوك التجارية

د. محمد سمير الصبان- الرقابة والمراجعة الداخلية- كلية التجارة- جامعة دمنهور 1996

<http://www.geocities.com,/tahlehl/arabis;E-mail;tahleh@maktoob.com>

E-mail

[www.tcci.net.ly](http://www.tcci.net.ly)

[www.arab.ency.com](http://www.arab.ency.com)

. [www.Theiia.org](http://www.Theiia.org), The Institute of Internal Auditors, Standards for

Practice of Internal Auditing, 2010, P18. the Professional

## النتائج والتوصيات: